وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة–

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

دور الاقتصاد الدائري في تعزيز التنمية المستدامة دراسة حالة المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني أولاد جلال

من إعداد الطالب:

جيلح يوسف

تحت إشراف الاستاذ الدكتور:

قدوري طارق

لجنة المناقشة:

الجامعة	الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
جامعة بسكرة	عادل لعقابي	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
جامعة بسكرة	طارق قدوري	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
جامعة بسكرة	تغليسية رانيا	أستاذ محاضر ب	مناقشا

السنة الجامعية:2024-2025

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الاهداء

إلى من غرسا فيّ حب العلم،

إلى من كانا سندي ودعمي في كل مراحل حياتي،

إلى من تعجز الكلمات عن وصف فضلهما،

إلى والديّ العزيزين، اللذين لولاهما لما وصلت إلى ما أنا عليه اليوم...

إلى من تقاسمني الحلم والدرب، زوجتي العزيزة و أولادي مريم و ابراهيم و عبد الرحمان

إلى إخوتي وأصدقائي الذين شجعوني وساندوني في كل الأوقات...

إلى أساتذتي الأفاضل، وخاصة الأستاذ المشرف، الذين لم يبخلوا عليّ بنصيحة أو توجيه...

إلى كل من علّمني حرفًا، وفتح أمامي بابًا للمعرفة...

أهدي هذه المذكرة، عربون وفاء وتقدير، واعترافًا بجميلهم الذي لا يُنسى.

الشكر والتقدير

الحمد لله الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات الحمد لله الذي وفقنا لهذا

وأعاننا عليه {وما توفيقي الا بالله عليه توكلت وعليه أنيب} سورة هود

وعن ابي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

{من لا يشكر الناس، لا يشكر الله}

لا يسعنا الا ان نتقدم بجزيل الشكر الى الأستاذ المشرف الدكتور قدوري

طارق وعلى ما قدمه لنا من نصائح وتوجيهات

والى كل من كان عونا بعد الله سبحانه في انجاز هذا العمل ولو بدعوة والى

كل الطاقم الأكاديمي والإداري بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير.

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة:

يتناول هذا العمل موضوع الاقتصاد الدائري كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال دراسة حالة المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني بأولاد جلال. ويعتمد الاقتصاد الدائري على مبدأ الاستخدام المتكرر للموارد وتقليص النفايات عبر إعادة التدوير والإنتاج النظيف، ما يجعله نموذجًا بديلاً عن الاقتصاد الخطي التقليدي.

انطلقت الدراسة من إشكالية محورية مفادها:

"ما مدى مساهمة المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني في تعزيز التنمية المستدامة وفق مبدأ الاقتصاد الدائري؟"

تم اعتماد منهج وصفي تحليلي مدعوم بجانب ميداني لتشخيص مدى تطبيق مفاهيم الاقتصاد الدائري داخل المؤسسة، وتقييم انعكاسات ذلك على الجوانب البيئية، الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة.

أظهرت النتائج أن المؤسسة بدأت بتبني ممارسات دائرية كفرز النفايات واسترجاع المواد القابلة لإعادة التدوير، مما ساعد في تقليص الأثر البيئي وتحقيق بعض مؤشرات الاستدامة. ومع ذلك، ما تزال هناك تحديات تعيق التفعيل الشامل لهذا النموذج، منها نقص التجهيزات، ضعف التنسيق مع الفاعلين المحليين، وغياب الوعي المجتمعي الكافي، وتم اقتراح جملة من التوصيات أبرزها: تعزيز القدرات التقنية والبشرية، تكثيف الشراكات مع مختلف الفاعلين، ترسيخ ثقافة التدوير لدى المواطنين، واستثمار عوائد التدوير في مشاريع تنموية محلية تعزز مسار التنمية المستدامة.

Résumé :

Ce mémoire vise à étudier le rôle de l'économie circulaire dans la promotion du développement durable, à travers une étude de cas de l'Établissement Public de Gestion des Centres d'Enfouissement Technique de la wilaya d'Ouled Djellal. La recherche repose sur une approche descriptive et analytique, enrichie par une enquête de terrain, afin d'évaluer l'intégration des principes de l'économie circulaire au sein de cette institution et son impact sur les dimensions environnementale, économique et sociale du développement durable.

Les résultats ont montré que l'établissement a réalisé des progrès notables en matière de récupération des déchets recyclables et d'amélioration de la performance environnementale. Toutefois, plusieurs défis subsistent, notamment le manque de moyens techniques et humains, ainsi qu'une coordination insuffisante avec les acteurs locaux, ce qui limite l'efficacité de l'adoption du modèle circulaire.

L'étude recommande de renforcer les partenariats public-privé, de promouvoir la formation continue, de sensibiliser les citoyens à la culture du recyclage, et d'exploiter les bénéfices économiques du recyclage pour soutenir des projets de développement local, afin de permettre à l'établissement de jouer un rôle clé dans la réalisation du développement durable au niveau local.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات :

الاهداء	**I**
الشكر والتقدير	**II**
ملخص الدراسة	**III**
المقدمة العامة	أ– د
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة والاقتصاد الدائري	
مقدمة الفصل	7
المبحث الأول: مدخل الى التنمية المستدامة	8
المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة	9
المطلب الثاني: الأبعاد الثلاثية للتنمية المستدامة	9
المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنمية المستدامة	14
المبحث الثاني: مدخل الى الاقتصاد الدائري	19
المطلب الأول: مفهوم ومبادئ الاقتصاد الدائري	19
المطلب الثاني: نشأة وتطور الاقتصاد الدائري	21

المطلب الثالث: الفرق بين الاقتصاد الخطي والدائري	25
المبحث الثالث: التكامل بين الاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة	29
المطلب الأول: آليات التكامل بين الاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة	29
المطلب الثاني: مساهمة الاقتصاد الدائري في تحقيق الأبعاد الثلاثية للتنمية المستدامة	32
المطلب الثالث: التحديات التي تعيق التكامل الفعلي بين الاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة	36
المبحث الرابع: دور المؤسسات في تفعيل الاقتصاد الدائري لتحقيق التنمية المستدامة	40
المطلب الأول: دور المؤسسات الاقتصادية	40
المطلب الثاني: دور المؤسسات الحكومية	41
المطلب الثالث: دور المجتمع المدني والمنظمات البيئية	43
خاتمة الفصل	46
الفصل الثاني: دراسة حالة المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني بأولاد جلال	
مقدمة الفصل	48
المبحث الأول: الإطار العام للمؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني	49
المطلب الأول: نشأة وتطور المؤسسة	49
المطلب لثاني: الهيكل التنظيمي والمهام الرئيسية للمؤسسة	49
المطلب الثالث: الخدمات المقدمة في مجال معالجة النفايات	52

المبحث الثاني: ممارسات الاقتصاد الدائري في المؤسسة	52
المطلب الأول: نظم جمع وفرز ومعالجة النفايات	53
المطلب الثاني: تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري في العمليات التشغيلية	54
المطلب الثالث: التحديات التقنية والمؤسسية المرتبطة بتفعيل الاقتصاد الدائري	54
المبحث الثالث: الإطار المنهجي للدراسة	55
المطلب الأول: المنهج ومتغيرات الدراسة	56
المطلب الثاني: أدوات جمع ومعالجة البيانات	59
المطلب الثالث: مجتمع الدراسة وعينتها	61
المبحث الرابع: عرض ومناقشة الدراسة	64
المطلب الأول: وصف عينة الدراسة	64
المطلب الثاني: الأساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة	70
المطلب الثالث: تحليل أثر تطبيق الاقتصاد الدائري على أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة	73
خاتمة الفصل	**77**
الخاتمة العامة	79
قائمة المراجع	82
الملاحق	85

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم (1-1)	جدول تطور مفهوم التنمية المستدامة منذ نهاية الحرب العالمية	10-9
جدول رقم (1-2)	جدول يوضح الهدف من تصنيفات مؤشرات التنمية المستدامة	18-17
جدول رقم (1-3)	جدول مقارنة بين الاقتصاد الدائري والاقتصاد الخطي	28
جدول رقم (1-4)	جدول يوضح أبرز جوانب معوقات التكامل بين نشاط المؤسسة وأهداف التنمية المستدامة	38-37
جدول رقم (2-1)	جدول احصائي للتوزيع حسب الجنس	65
جدول رقم (2-2)	جدول احصائي للفئة العمرية	66
جدول رقم (2-3)	جدول احصائي للتوزيع حسب المستوى التعليمي	67
جدول رقم (2-4)	جدول احصائي لسنوات الخبرة	68
جدول رقم (2-5)	جدول احصائي للتوزيع حسب القسم المهني	69
جدول رقم (2-6)	جدول تحليل الموثوقية لا مبدا لغوتمان	70
جدول رقم (2-7)	جدول التباين ANOVA	71

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1-1)	مثلث أبعاد التنمية المستدامة	10
الشكل رقم (1-2)	عناصر البعد الاقتصادي	11
الشكل رقم (1-3)	شكل لمفهوم الاقتصاد الدائري	27
الشكل رقم (1-4)	شكل مخطط الفراشة	33
الشكل رقم (2-1)	مخطط متغيرات الدراسة	57
الشكل رقم (2-2)	مخطط متوسط الموافقة على الموارد	72

المقدمة العامة

المقدمة

أصبحت التنمية المستدامة هدفًا مهمًا تسعى إليه معظم دول العالم، خاصة في ظل الأزمات البيئية الكبيرة التي نعيشها، مثل التغيرات المناخية، ونقص الموارد الطبيعية، وزيادة التلوث. هذه التحديات أظهرت أن النماذج الاقتصادية التقليدية، التي تقوم على الإنتاج والاستهلاك ثم التخلص من النفايات، لم تعد مناسبة، لأنها لا تراعي الحفاظ على البيئة أو تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، في هذا السياق، ظهر **الاقتصاد الدائري** كنموذج جديد وواعد، يهدف إلى تقليل الهدر، من خلال إعادة تدوير المنتجات، إصلاحها، استخدامها من جديد، واستغلال الموارد بشكل أفضل. وهذا يساعد على تقليل النفايات، وحماية البيئة، وفي نفس الوقت تحقيق فوائد اقتصادية، ويُنظر اليوم إلى الاقتصاد الدائري على أنه وسيلة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة، لأنه يغيّر الطريقة التي نستهلك بها الموارد وندير بها المنتجات. لكنه رغم أهميته، يبقى تطبيقه على أرض الواقع مرتبطًا بعدة عوامل، مثل وجود بنية تحتية مناسبة، ووعي مجتمعي، وسياسات داعمة، لذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الاقتصاد الدائري في دعم التنمية المستدامة، من خلال فهم كيف يمكن لهذا النموذج أن يُطبّق بشكل فعّال، وما التحديات التي قد تعيق نجاحه.

1-إشكالية الدراسة:

ما مدى مساهمة المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني في تعزيز التنمية المستدامة وفق مبدأ الاقتصاد الدائري؟

2-الفرضيات :

لمعالجة الإشكالية، تم اقتراح الفرضيات الآتية:

1. يمثل الاقتصاد الدائري مدخلاً فعالًا لتحقيق التنمية المستدامة عبر تحسين كفاءة استخدام الموارد والحد من النفايات.

2. توجد علاقة طردية بين تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري وتحقيق الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادي، البيئي، الاجتماعي).

3. تعمل المؤسسات الجزائرية لتسيير مراكز الردم التقني وفق الأساليب القياسية لتعزيز النتائج

4. هناك معيقات تنظيمية وثقافية وتقنية تحد من فاعلية تطبيق الاقتصاد الدائري، خصوصًا في البيئات النامية.

3-أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى:

- توضيح المفاهيم النظرية للاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة وعلاقتهما التفاعلية.
- تحليل مساهمة الاقتصاد الدائري في تحقيق التنمية المستدامة.
- إبراز التحديات التي تواجه تطبيق هذا النموذج على أرض الواقع.

4-الصعوبات المتوقعة:

واجهت الدراسة عدة صعوبات، من أبرزها:

- ندرة المراجع المتخصصة محليًا في موضوع الاقتصاد الدائري.
- صعوبة الحصول على بيانات ميدانية دقيقة ومحدثة.

- التحديات المرتبطة بجمع المعلومات من مختلف الأطراف الفاعلة في المجال البيئي والتنموي.

5-منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لرصد المفاهيم وتحليل الإطار النظري، إلى جانب منهج دراسة الحالة لتطبيق المفاهيم على الواقع العملي، باستخدام أدوات جمع البيانات مثل المقابلات، الاستبيانات، والملاحظة المباشرة من أجل تحليل واقع تطبيق الاقتصاد الدائري ومساهمته في التنمية المستدامة، مع استخدام الأساليب القياسية لتعزيز النتائج.

6- دوافع اختيار الموضوع:

- اظهار مدى أهمية الاقتصاد الدائري ودوره الفعال في تعزيز التنمية المستدامة الأهمية البالغة التي يكتسبها هذا الموضوع وخاصة لدى الأجيال المستقبلية واقع التحول من الاقتصاد الخطي الى الاقتصاد الدائري.

- الموضوع يدخل في صلب التخصص و هو المؤسسة الاقتصادية وتأثير التحول البيئي على دورها التنموي.

- اسهام الموضوع في الوصول الى بيئة نظيفة وموارد مستدامة تزويد مكتبات الجامعة بموضوع من هذا الشكل

7- تقسيمات الدراسة:

لقد ارتكزت هذه الدراسة على جانبين أساسيين: جانب نظري يُعالج المفاهيم العامة المتعلقة بالتنمية المستدامة والاقتصاد الدائري، وجانب تطبيقي ميداني يتناول دراسة

حالة مؤسسة الردم التقني بأولاد جلال. وعليه، تم تقسيم المذكرة إلى فصلين رئيسيين يتضمنان عددًا من المباحث على النحو التالي:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة والاقتصاد الدائري

- المبحث الأول: مدخل إلى التنمية المستدامة
- المبحث الثاني: مدخل إلى الاقتصاد الدائري
- المبحث الثالث: التكامل بين الاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة
- المبحث الرابع: دور المؤسسات في تفعيل الاقتصاد الدائري لتحقيق التنمية المستدامة

الفصل الثاني: دراسة حالة المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني بأولاد جلال

- المبحث الأول: الإطار العام للمؤسسة
- المبحث الثاني: ممارسات الاقتصاد الدائري في المؤسسة
- المبحث الثالث: الإطار المنهجي للدراسة
- المبحث الرابع: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

8-حدود الدراسة:

تتمثل حدود هذه الدراسة فيما يلي:

- **الحدود الموضوعية** : تناولت الدراسة موضوع الاقتصاد الدائري في علاقته بتحقيق التنمية المستدامة، مع التركيز على قطاع إدارة النفايات.
- **الحدود المكانية**: تم تطبيق الدراسة على المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني بولاية أولاد جلال – الجزائر.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة والاقتصاد الدائري

مقدمة الفصل الأول:

يشهد العالم اليوم تحديات بيئية واقتصادية واجتماعية متزايدة نتيجة الاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية واعتماد نماذج إنتاج واستهلاك تقليدية قائمة على الاقتصاد الخطي، الذي يعتمد على مبدأ "الاستخراج، الإنتاج، الاستخدام، والتخلص". في هذا السياق، برز مفهوم الاقتصاد الدائري كنموذج تنموي حديث يهدف إلى تحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية من خلال إعادة التفكير في كيفية إنتاج واستهلاك الموارد يعد الاقتصاد الدائري منظومة متكاملة تسعى إلى تقليل الهدر، وإطالة عمر المنتجات، وإعادة تدوير الموارد، مما يسهم بشكل مباشر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تبنتها الأمم المتحدة والتي تقوم على ثلاثة أبعاد رئيسية: البُعد البيئي، والاقتصادي، والاجتماعي. في هذا الفصل، سيتم تناول الإطار النظري للاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة، حيث يُعرض أولاً مفهوم ومبادئ الاقتصاد الدائري، ثم تتبع نشأته وتطوره عبر الزمن، مع إبراز الفرق بين الاقتصاد الدائري والاقتصاد الخطي التقليدي. كما سيناقش الفصل آليات التكامل بين الاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة، مع التركيز على مساهمة الاقتصاد الدائري في تحقيق الأبعاد الثلاثة للتنمية. وأخيراً، سيتم التعرض للتحديات التي تواجه التكامل الفعلي بين الاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة، بالإضافة إلى دور المؤسسات المختلفة في تفعيل هذا الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الأول: مدخل إلى التنمية المستدامة

شهد العالم منذ النصف الثاني من القرن العشرين تسارعًا كبيرًا في وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، غير أن هذا النمو صاحبه استنزاف متزايد للموارد الطبيعية، وتفاقم لمظاهر التلوث البيئي، مما دفع الباحثين وصناع القرار إلى إعادة النظر في أنماط التنمية التقليدية. وفي هذا السياق، برز مفهوم التنمية المستدامة كإطار شامل يوازن بين الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، ويهدف إلى تلبية حاجات الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في تلبية حاجاتها.

يمثل هذا المفهوم تحوّلاً في الفكر التنموي، حيث لم يعد النمو الاقتصادي هدفًا في حد ذاته، بل أصبح وسيلة لتحقيق رفاه الإنسان واستدامة البيئة. ومن هنا، يهدف هذا المبحث إلى تقديم مدخل نظري شامل لمفهوم التنمية المستدامة من خلال التطرق إلى نشأته وتطوره، تحديد مؤشراته الرئيسية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

تُعدّ التنمية المستدامة من أبرز المفاهيم التي برزت في العقود الأخيرة ضمن الخطاب التنموي العالمي، حيث أصبحت تمثل إطارًا شاملًا لتوجيه السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية نحو تحقيق التوازن بين متطلبات الحاضر وحقوق الأجيال القادمة. (أ. ي.، 2022)

وقد تم استخدام مصطلح التنمية المستدامة (Sustainable Development) لأول مرة بشكل رسمي في تقرير لجنة "برونتلاند" سنة 1987، والذي صدر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة، حيث عرّفت التنمية المستدامة بأنها: "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة" (الله أ.، 2016)

وقد تطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية و ذلك تم عبر مراحل سنوضحها في الجدول التالي: (رانيا، 2024، صفحة 106)

الجدول رقم (1-1)

(جدول تطور مفهوم التنمية المستدامة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية)

المراحل	الفترة	المقصود بمفهوم التنمية
المرحلة الأولى	منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى منتصف الستينات	**النمو الاقتصادي**
المرحلة الثانية	منذ منتصف السبعينات حتى منتصف الثمانينات	**النمو الاقتصادي + التوزيع العادل للموارد المتاحة**
المرحلة الثالثة	منذ منتصف الثمانينات حتى	**التنمية الشاملة: النمو الاقتصادي**

	منتصف التسعينات	**+ التوزيع العادل للموارد المتاحة+ الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية.**
المرحلة الرابعة	منذ منتصف الثمانينات حتى سنة 1992	**التنمية البشرية + التنمية الشاملة + تحقيق مستوى حياة كريمة و صحية للمجتمعات**
المرحلة الخامسة	منذ قمة الأرض سنة 1992 حتى يومنا هذا	**التنمية المستدامة = التنمية البشرية + الاهتمام بالجوانب البيئية**

المصدر : كتاب التأمين والتنمية الاقتصادية للدكتورة: رانيا تغليسية

المطلب الثاني: الأبعاد الثلاثية للتنمية المستدامة

تعتبر التنمية المستدامة أحد المفاهيم الأساسية التي تمثل رؤية شاملة للمستقبل، حيث تهدف إلى تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. وهذا المفهوم يرتكز على ثلاثة أبعاد رئيسية: **البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، والبعد البيئي،**

وهي الأبعاد التي تعكس التوازن بين الأنشطة البشرية والتنمية المستدامة. سنستعرض في هذا المطلب الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة بشكل مفصل. (الله إ.، 2017)

الشكل رقم (1-1-)

(شكل مثلث أبعاد التنمية المستدامة)

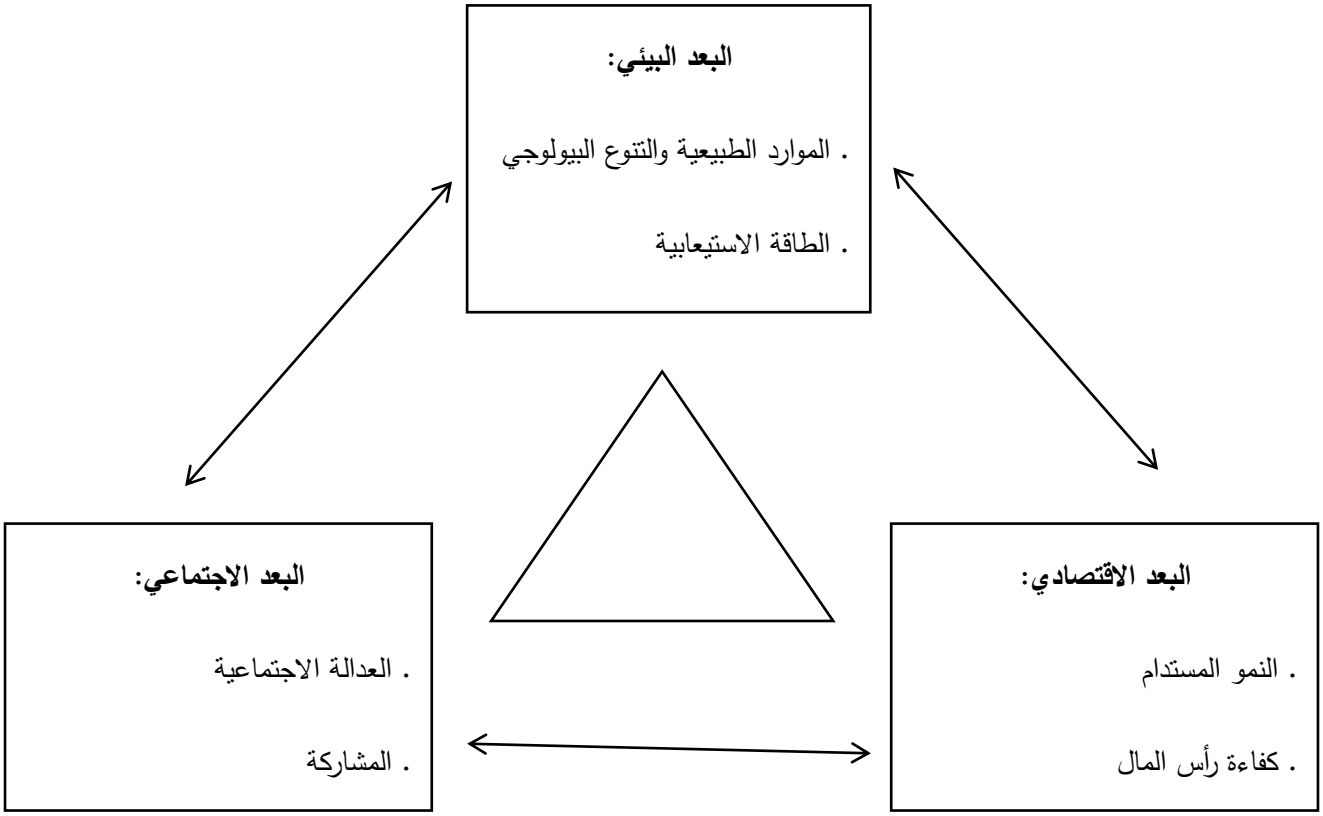

المصدر: محمد عبد الكريم عبد ربه، مقدمة في اقتصاديات البيئة، مطابع زايد الدولية، الرياض،2001، ص221

1. **البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:**

يركز البعد الاقتصادي على تحقيق النمو المستدام الذي يساهم في تحسين مستوى معيشة الأفراد والمجتمعات مع الحفاظ على الموارد الطبيعية. ويعني ذلك أن الأنشطة الاقتصادية يجب أن تساهم في تحقيق رخاء طويل الأجل دون التأثير سلبًا على البيئة أو المجتمع.

الشكل رقم (1-2)

(عناصر البعد الاقتصادي)

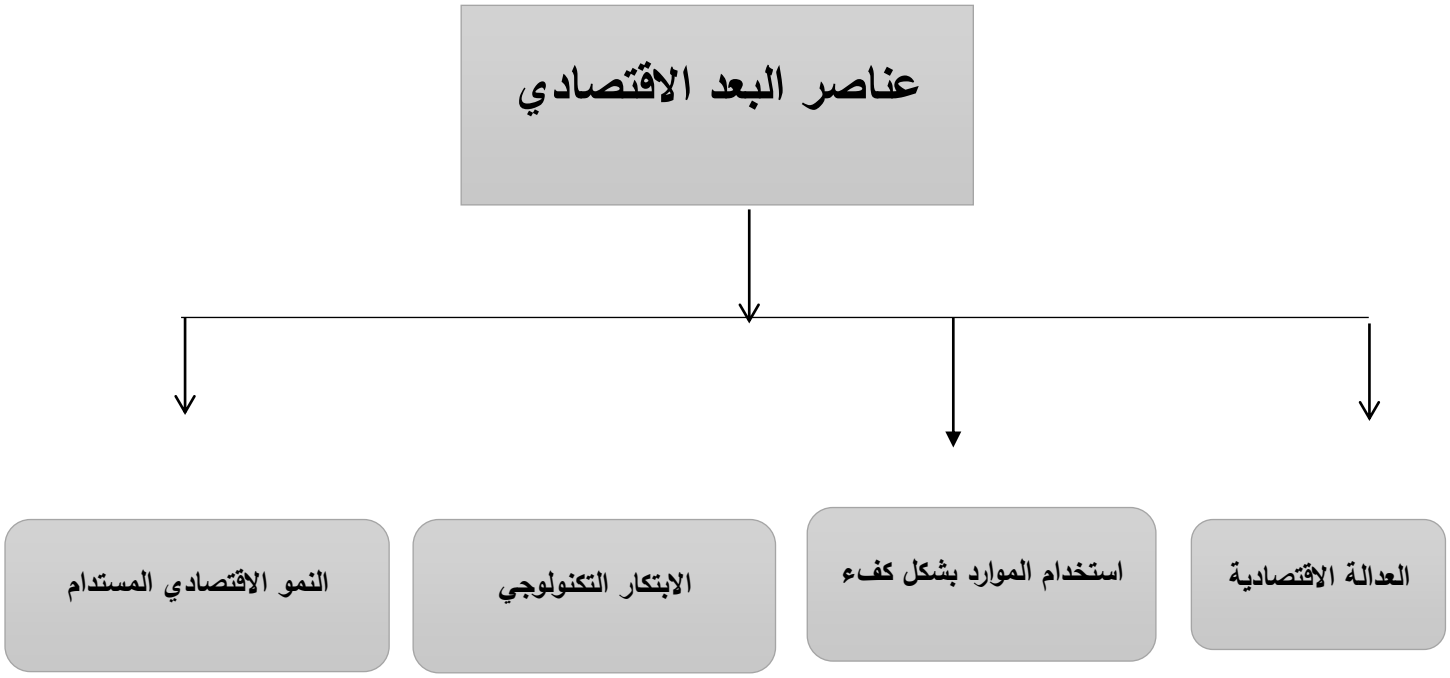

المصدر _من إعداد الطالب_

أهمية البعد الاقتصادي:

يعتبر البعد الاقتصادي محركًا رئيسيًا للتنمية المستدامة. إذا كانت الأنشطة الاقتصادية غير مستدامة، فإنها قد تؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية، مما يؤدي إلى مشكلات اقتصادية وبيئية خطيرة على المدى البعيد.

2. البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة:

يركز البعد الاجتماعي على تحسين نوعية الحياة للإنسان من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير فرص متساوية في التعليم، الصحة، العمل، والمشاركة المجتمعية. يهدف هذا البعد إلى ضمان رفاهية الإنسان مع مراعاة حاجاته الأساسية.

عناصر البعد الاجتماعي:

- **العدالة الاجتماعية:** ضمان أن جميع الأفراد، بغض النظر عن خلفياتهم، يحصلون على فرص متساوية في الوصول إلى الموارد والخدمات.
- **الصحة والتعليم:** توفير خدمات صحية وتعليمية عالية الجودة لجميع أفراد المجتمع.
- **المساواة بين الجنسين:** العمل على تقليص الفجوات بين الجنسين في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية.
- **التماسك الاجتماعي:** تعزيز روح التعاون والمشاركة بين الأفراد والمجتمعات لتحقيق التنمية المستدامة.

أهمية البعد الاجتماعي:

البعد الاجتماعي مهم جدًا لأنه يسهم في تعزيز رفاهية الأفراد من خلال توفير التعليم والصحة والعدالة الاجتماعية. ومن خلال تقليص الفوارق الاجتماعية، يمكن ضمان تطور المجتمع بشكل متوازن ومستدام.

3. البعد البيئي للتنمية المستدامة

يهدف البعد البيئي إلى الحفاظ على البيئة وحمايتها من التدهور الذي قد تسببه الأنشطة البشرية. يشمل هذا البعد تقليل الانبعاثات الضارة، والحفاظ على التنوع البيولوجي، واستخدام الموارد الطبيعية بشكل مستدام.

عناصر البعد البيئي:

الحد من التلوث: تقليل التلوث الهوائي والمائي والتربة من خلال تقنيات نظيفة وممارسات صديقة للبيئة.

- **إدارة الموارد الطبيعية:** ضمان استخدام الموارد الطبيعية مثل الماء والطاقة بشكل مستدام.
- **الحفاظ على التنوع البيولوجي:** حماية الأنواع الحية وموائلها من الاستنزاف والدمار.
- **الطاقة المتجددة:** الانتقال إلى مصادر طاقة مستدامة مثل الشمس والرياح بدلاً من الوقود الأحفوري.

أهمية البعد البيئي:

البيئة هي أساس وجود الحياة على كوكب الأرض. إذا لم يتم الحفاظ على البيئة، فإن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ستواجه تحديات كبيرة، وسيؤدي ذلك إلى تدهور الموارد الطبيعية التي يعتمد عليها الإنسان.

التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة

إن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة لا تعمل بشكل منفصل، بل هي مترابطة ومتكاملة. على سبيل المثال:

- يمكن للنمو الاقتصادي أن يعزز فرص العمل التي تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية.

الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية في البعد الاقتصادي يعزز من قدرة البيئة على البقاء والنمو.

تعتبر الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة أساسًا لتحقيق تطور طويل الأجل ومتوازن يحقق رفاهية الإنسان ويضمن حماية البيئة. ومع زيادة التحديات البيئية والاجتماعية في العالم، فإن التركيز على هذه الأبعاد أصبح أمرًا حيويًا لضمان مستقبل مستدام.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنمية المستدامة

تُعتبر مؤشرات قياس التنمية المستدامة من الأدوات الحيوية في تقييم الأداء التنموي الشامل، فهي تمكّن من متابعة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر أبعادها الثلاثة: الاقتصادي، الاجتماعي، والبيئي. لا تقتصر أهمية هذه المؤشرات على قياس الإنجازات المحققة، بل تتجاوز ذلك إلى دعم اتخاذ القرار، وتحديد أولويات التدخل التنموي، وقياس فعالية السياسات المعتمدة على المستويين المحلي والوطني.

أولاً: مفهوم مؤشرات التنمية المستدامة

تُعرف مؤشرات التنمية المستدامة بأنها مجموعة من الأدوات الكمية والنوعية التي تُستخدم لقياس وتقييم أداء المجتمعات في مختلف المجالات المرتبطة

بالتنمية. وتستند هذه المؤشرات إلى منهج شامل يراعي الترابط بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة، ويهدف إلى توجيه السياسات العامة نحو تحقيق تنمية متوازنة تُراعي احتياجات الأفراد الحاضرين دون الإضرار

بحقوق الأجيال المستقبلية. (سامي، 2017) ويمكن اعتبار هذه المؤشرات بمثابة مرآة تعكس الواقع التنموي، إذ توفر بيانات ومعطيات دقيقة، تساعد في تشخيص التحديات، وتحديد الاتجاهات، وقياس فاعلية الخطط والبرامج التنموية.

ثانيًا: تصنيفات مؤشرات التنمية المستدامة

تُصنَّف مؤشرات التنمية المستدامة في الغالب حسب الأبعاد الأساسية الثلاثة التي تقوم عليها التنمية المستدامة، وهي كالتالي: (خالد)

- مؤشرات اقتصادية
- مؤشرات اجتماعية
- مؤشرات بيئية
- سوف نوضح الأهداف المختلفة للتصنيفات هذه المؤشرات في الجدول الموالي.

الجدول رقم (1-2)

(يوضح الهدف من تصنيفات مؤشرات التنمية المستدامة)

المؤشر	الهدف
1.المؤشرات الاقتصادية	تهدف المؤشرات الاقتصادية إلى تقييم مدى استدامة النظام الاقتصادي من خلال رصد قدرته على النمو، وتوليد فرص العمل، وضمان توزيع عادل للثروة. وتساعد هذه المؤشرات في الكشف عن مدى كفاءة استخدام الموارد، وقدرة الاقتصاد على التكيّف مع التحولات العالمية والمحلية. وتُستخدم لمتابعة الاتجاهات الاقتصادية طويلة المدى، مثل الإنتاجية والاستثمار والابتكار.
2.المؤشرات الاجتماعية	تُعنى المؤشرات الاجتماعية بتقييم جودة حياة الأفراد، ومدى تحقق العدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص بين مختلف الفئات الاجتماعية. فهي تقيس الجوانب المرتبطة بالصحة، والتعليم، والعدالة، والمشاركة، والاستقرار الاجتماعي. كما تُظهر هذه المؤشرات مدى اندماج الأفراد في المجتمع، ومدى استفادتهم من ثمار النمو والتنمية، مما يعكس البعد الإنساني في العملية التنموية.
3.المؤشرات البيئية	تركز المؤشرات البيئية على قياس الأثر البيئي للنشاط الإنساني، ومدى الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، وجودة البيئة الحضرية والطبيعية. كما تمكّن من تتبع التغيرات في النظم

	البيئية، وتقييم كفاءة استخدام الموارد، ومراقبة مستويات التلوث وانبعاثات الغازات الدفيئة، تهدف هذه المؤشرات إلى تحقيق توازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحفاظ على البيئة، مما يُسهم في بناء اقتصاد منخفض الكربون ويعتمد على الطاقة النظيفة والممارسات البيئية السليمة. (خالد)

المصدر : من تجميع الطالب بالاعتماد على المراجع

ثالثًا: أهمية مؤشرات التنمية المستدامة في صنع السياسات العامة

تلعب مؤشرات التنمية المستدامة دورًا استراتيجيًا في دعم صنع القرار على مختلف المستويات، وذلك عبر:

- **تحديد الفجوات التنموية** وتوجيه الموارد نحو القطاعات والمناطق الأكثر تضررًا أو تهميشًا.
- **تقييم فاعلية السياسات الحكومية** عبر مقارنة النتائج المتحققة بالأهداف المسطرة.
- **ضمان التكامل بين السياسات** الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما يُحقق الانسجام بين مختلف أبعاد التنمية.

دعم البحث العلمي والتخطيط من خلال توفير بيانات كمية قابلة للقياس والتحليل والمقارنة.

- **تعزيز الشفافية والمساءلة** عبر إتاحة المؤشرات للجمهور، مما يُمكّن من تقييم الأداء الحكومي، تُعد مؤشرات التنمية المستدامة أحد الركائز الأساسية لتوجيه التنمية في

مسارها الصحيح. فهي لا تُستخدم فقط لمراقبة التقدم، بل تسهم في تحقيق تنمية متوازنة، قائمة على التقييم الموضوعي، والتخطيط الرشيد، والحوكمة الرشيدة. وتُبرز هذه المؤشرات الترابط الوثيق بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مما يجعلها أداة لا غنى عنها في أي مشروع إصلاحي أو تنموي يسعى إلى تحقيق استدامة حقيقية على المدى البعيد. (إ، 2016، الصفحات 21-22)

المبحث الثاني: مدخل إلى الاقتصاد الدائري

في ظل التحديات البيئية والاقتصادية المتزايدة الناتجة عن النموذج الاقتصادي الخطي التقليدي، الذي يقوم على أنماط "الإنتاج – الاستهلاك – التخلص"، ظهر الاقتصاد الدائري كبديل مستدام يسعى إلى تقليص الهدر وتعظيم الاستفادة من الموارد. يمثل هذا النموذج تحوّلًا جوهريًا في كيفية إنتاج واستهلاك السلع والخدمات، إذ يركز على إعادة التدوير، وإعادة الاستخدام، والاعتماد على الطاقة المتجددة، في إطار يسهم في تقليل النفايات وحماية النظم البيئية، ويعد الاقتصاد الدائري أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يعزز الكفاءة في استغلال الموارد ويقلل من الأثر البيئي للنشاط الاقتصادي. لذلك، يتناول هذا المبحث التعريف بمفهوم الاقتصاد الدائري، نشأته، وأهم مبادئه، إضافة إلى التطرق للفروقات الجوهرية بينه وبين الاقتصاد الخطي، مع إبراز أهميته كخيار استراتيجي لمواجهة الأزمات البيئية والاقتصادية المعاصرة.

المطلب الأول: مفهوم ومبادئ الاقتصاد الدائري

يعد الاقتصاد الدائري نموذجًا اقتصاديًا مبتكرًا يهدف إلى تجاوز حدود النموذج الخطي التقليدي الذي يعتمد على "الإنتاج – الاستهلاك – الرمي"، والذي يؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية وتزايد النفايات. في المقابل، يسعى الاقتصاد الدائري إلى إعادة تعريف هذه الدورة الاقتصادية عبر إدخال مفهوم "إغلاق الحلقة" أو ما يُعرف بـ "التدوير المستمر" للموارد. يتمثل الهدف

الرئيسي لهذا النموذج في تقليل التأثيرات البيئية السلبية من خلال تقليل الهدر، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ، يعتمد الاقتصاد الدائري على إعادة استخدام المنتجات والموارد بدلاً من التخلص منها، مما يسهم في تقليل الحاجة إلى استخراج موارد جديدة، وتخفيض حجم النفايات الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية. يتيح هذا النموذج إمكانية تحويل النفايات إلى مواد قابلة للاستخدام في الدورة الاقتصادية، وبالتالي دعم تحقيق التنمية المستدامة. (ي، 2023، صفحة 30)

ثانيًا: مبادئ الاقتصاد الدائري

يتأسس الاقتصاد الدائري على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تساهم في تحقيق استدامة الموارد والحد من التأثيرات البيئية السلبية، ويمكن تلخيص أبرز هذه المبادئ في النقاط التالية:

1. **التصميم المستدام:** يشير هذا المبدأ إلى أهمية تصميم المنتجات من البداية بحيث تكون قابلة لإعادة الاستخدام أو التدوير بسهولة. يتطلب ذلك من الشركات تبني أساليب إنتاجية مبتكرة تُسهل عملية الإصلاح والتجديد، وبالتالي تقليل الحاجة إلى المنتجات الجديدة. ويُعتبر التصميم المستدام خطوة أساسية نحو بناء اقتصاد دائري حقيقي.

إطالة عمر المنتجات : يسعى الاقتصاد الدائري إلى إطالة عمر المنتجات عبر الصيانة، التجديد، والإصلاح. بدلاً من التخلص من المنتجات بعد فترة قصيرة من الاستخدام، يتم تشجيع الأفراد والشركات على إصلاح وتجديد المنتجات لتظل قابلة للاستخدام لفترة أطول. (ي، 2023، صفحة 30)

الحد من النفايات والتلوث : يهدف الاقتصاد الدائري إلى تقليل النفايات الناتجة عن النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى تقليل التلوث البيئي. من خلال إعادة تدوير المواد، وإعادة استخدام المنتجات، يتم تقليل المخرجات غير الضرورية، مما يساهم في الحد من التأثيرات السلبية على البيئة. (ي، 2023، صفحة 30)

استخدام الموارد المتجددة: يعتمد الاقتصاد الدائري على استخدام الموارد المتجددة مثل الطاقة الشمسية، الرياح، والكتلة الحيوية، بدلاً من الوقود الأحفوري الذي يؤدي إلى تدهور البيئة. ويشجع على تعزيز استدامة الموارد الطبيعية من خلال استخدام مواد قابلة للتجديد، وتطوير تقنيات صديقة للبيئة.

ابتكار نماذج أعمال جديدة: يعتمد الاقتصاد الدائري على تحفيز نماذج الأعمال التي تدعم الاستدامة البيئية والاقتصادية، مثل تبني مفهوم "المنتج كخدمة"، الذي يتيح للمستهلكين الوصول إلى المنتجات بدون الحاجة لامتلاكها. وهذا يعزز من إعادة التدوير ويزيد من الاستخدام الأمثل للموارد.

2. **التعاون بين الأطراف المعنية:** لتحقيق الاقتصاد الدائري بشكل فعال، يتطلب الأمر تعاونًا بين جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومات، الشركات، والمستهلكين. التعاون بين هذه الأطراف يساعد في تصميم وتنفيذ استراتيجيات تدعم الاقتصاد الدائري على جميع المستويات.

المطلب الثاني: نشأة وتطور الاقتصاد الدائري:

أولًا: نشأة الاقتصاد الدائري

ظهرت فكرة الاقتصاد الدائري في أواخر القرن العشرين نتيجة للاحتياجات المتزايدة لمواجهة المشاكل البيئية المتفاقمة، مثل التلوث ونضوب الموارد الطبيعية. كانت بداية اهتمام الباحثين والمنظمات الدولية بهذا النموذج الاقتصادي متأثرة بارتفاع الوعي البيئي الذي نشأ عن الدراسات التي أظهرت الأثر السلبي للنموذج الخطي التقليدي، والذي يعتمد على النموذج التقليدي لاستهلاك الموارد والإنتاج والتخلص من النفايات، يعود مفهوم الاقتصاد الدائري إلى الأفكار البيئية الأولى التي طرحتها "الاقتصاد البيئي" و"الاقتصاد الأخضر"، ولكن التطور الكبير في فكرته بدأ في العقدين الأخيرين من القرن العشرين. في عام 1990، بدأ العديد من الباحثين في طرح حلول قائمة على استدامة الموارد من خلال إعادة التدوير والتقليل من النفايات، وهو ما أدى إلى مانعرفه اليوم بالاقتصاد الدائري ،هو عبارة عن نموذج اقتصادي يستهدف تقليل المهدر من المواد والسلع والطاقة والاستفادة منها قدر الإمكان، بحيث يتم خفض الاستهلاك والنفايات والانبعاثات، وذلك عن طريق تبسيط العمليات وسلاسل الإمداد. يسهم الاقتصاد الدائري أيضاً في تعظيم الاستفادة من جميع المواد الخام والمعادن والطاقة والموارد بمختلف صورها، فضلاً على إطلاق عمليات إعادة التدوير والاستخدام وإعادة التصنيع والتطوير، بدلاً من نمط الهدر وإلقاء النفايات. ((n.d.)، May 19, 2025)

ثانيًا: تطور الاقتصاد الدائري

على الرغم من أن مفهوم الاقتصاد الدائري قد بدأ يتبلور بشكل أكاديمي منذ التسعينات، إلا أن زخمه لم يتعزز بشكل كبير إلا في العقدين الأخيرين. ومن أبرز المحطات التي ساهمت في تطوره:

• **الاستجابة للمشاكل البيئية العالمية:** مع التحديات البيئية التي يشهدها العالم، مثل الاحتباس الحراري، والتلوث، واستنزاف الموارد، بدأ المفكرون والسياسيون يتوجهون إلى حلول مبتكرة تضمن التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة. فكان الاقتصاد الدائري بمثابة الحل الذي يقدم نموذجًا جديدًا يضمن تقليل التأثيرات البيئية عبر استخدام مستدام للموارد. (ش.، 2023، الصفحات 102-120)

• **إطلاق مبادرات عالمية لدعمه:** في عام 2015، أطلقت الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، والتي تشجع على تعزيز استدامة الموارد، وتقليل الفاقد والضياع.

• وقد كان الاقتصاد الدائري أحد الحلول التي طرحتها تلك الأهداف كإطار عمل لدعم الاقتصاد المستدام.

• **تبني الاقتصاد الدائري على المستوى المؤسساتي:** بدأت العديد من الشركات الكبرى في القطاعين العام والخاص بتبني مبادئ الاقتصاد الدائري في استراتيجياتها الاقتصادية،

مثل إعادة التدوير، استخدام المواد المتجددة، وتقليل الفاقد في سلسلة التوريد. بدأت أيضًا الحكومات في تنفيذ سياسات تدعم تطبيق هذا النموذج، مثل السياسات التي تشجع على التدوير وإعادة الاستخدام.

ثالثًا: تأثير التطور التكنولوجي في الاقتصاد الدائري

ساهمت التكنولوجيات الحديثة في تعزيز وتوسيع مفهوم الاقتصاد الدائري. من بين أبرز هذه التقنيات:

- **تقنيات إعادة التدوير المتقدمة:** التطور في تقنيات التدوير وإعادة استخدام المواد الصلبة والسائلة سهل تحويل النفايات إلى مواد صالحة للاستخدام مرة أخرى.
- **الاقتصاد المعتمد على البيانات:** استخدام البيانات وتحليلها في تحديد أفضل طرق لإدارة الموارد، وتحسين سير العمل في النظم الاقتصادية لتحقيق التدوير المثالي.
- **الابتكار في التصميم المستدام:** تطور أساليب التصميم المستدام سمح بإنشاء منتجات قابلة لإعادة الاستخدام بسهولة، وهو ما يعزز من تطبيق الاقتصاد الدائري في الصناعات المختلفة.

رابعًا: المراحل المستقبلية للاقتصاد الدائري

من المتوقع أن يستمر الاقتصاد الدائري في التطور والنمو في المستقبل، خصوصًا مع التزايد المستمر للوعي البيئي في العالم. تتوقع بعض الدراسات أن يشهد هذا النموذج الاقتصادي مزيدًا من التوسع في مختلف الصناعات، بما في ذلك الطاقة، النقل، والأغذية، وذلك بفضل الابتكار المستمر في التقنيات التي تدعم ممارسات إعادة التدوير وتقليل النفايات.

إن نشأة وتطور الاقتصاد الدائري يظهران أهمية هذا النموذج في مواجهة التحديات البيئية والاقتصادية العالمية. من خلال تبني هذا النموذج، يمكن تحقيق توازن بين التقدم الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية. وفي المستقبل، من المتوقع أن يتوسع تطبيق الاقتصاد الدائري ليشمل المزيد من الصناعات والقطاعات، مما يدعم تحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل. (القادر، 2021، صفحة 140)

المطلب الثالث: الفرق بين الاقتصاد الخطي والدائري:

أولًا: مفهوم الاقتصاد الخطي:

الاقتصاد الخطي هو النموذج التقليدي الذي يعتمد على الدورة الاقتصادية "الإنتاج – الاستهلاك – الرمي"، حيث يتم استخراج الموارد الطبيعية، استخدامها في عملية الإنتاج، ومن ثم التخلص من النفايات الناتجة عنها بعد الاستهلاك. في هذا النظام، يعتبر التخلص من النفايات نهائيًا، ولا يتم إعادة استخدام الموارد المهدورة. يمثل هذا النموذج العقلية الاستهلاكية التقليدية التي تركز على زيادة الإنتاج والاستهلاك بشكل غير محدود، مما يؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية وزيادة التلوث البيئي. (ف، 2020، الصفحات 247-248-260)

ثانيًا: مفهوم الاقتصاد الدائري:

على النقيض من الاقتصاد الخطي، يعتمد الاقتصاد الدائري على مبدأ إعادة استخدام الموارد والمنتجات بشكل مستمر في الدورة الاقتصادية. لا يقتصر الأمر على مجرد تقليل النفايات، بل يتعداه إلى تصميم المنتجات بطريقة تسهل عملية التدوير، والإصلاح، والابتكار. الهدف الرئيسي من الاقتصاد الدائري هو تقليل الفاقد من الموارد، وزيادة كفاءة استخدامها على مدار حياتها. يعتمد الاقتصاد الدائري على الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة، بحيث يتم إطالة عمر المنتجات وتقليل الحاجة إلى إنتاج منتجات جديدة. (ف، 2020، الصفحات 247-248-260)

الشكل رقم (1-3)

(شكل توضيحي لمفهوم الاقتصاد الدائري)

المصدر: موقع الكتروني [efqm lens series - EFQM]

ثالثًا: الفروقات الرئيسية بين الاقتصاد الخطي والدائري:

جدول يوضح الفروق بين الاقتصاد الخطي و الاقتصادي الدائري

الجدول رقم (1-3)

(جدول مقارنة بين الاقتصاد الدائري والاقتصاد الخطي)

الجانب	الاقتصاد الخطي	الاقتصاد الدائري
طريقة الاستخدام	استهلاك الموارد بشكل متسارع	إعادة استخدام الموارد وتقليل الفاقد
التعامل مع النفايات	التخلص من النفايات والمنتجات غير القابلة للاستخدام	إعادة تدوير النفايات وتحويلها إلى مواد قابلة للاستخدام
التصميم والإنتاج	منتجات قصيرة العمر ونفايات سريعة	تصميم طويل الأمد مع التركيز على التدوير والإصلاح
التأثير البيئي	استنزاف الموارد وزيادة التلوث	الحفاظ على الموارد وتقليل التلوث
النموذج الاقتصادي	استهلاكي يعتمد على الإنتاج والاستهلاك المستمر	يعتمد على الاستدامة والابتكار

المصدر : من تجميع الطالب

المبحث الثالث: التكامل بين الاقتصاد الدائري والتمية المستدامة:

يعد الاقتصاد الدائري نموذجا مبتكرا يهدف الى اعادة تصميم الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق الاستدامة من خلال تقليل الهدر وتعظيم استخدام الموارد. يتكامل هذا النموذج مع أهداف التنمية المستدامة التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. يستعرض هذا

المبحث آليات التكامل بين الاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة، مساهمة الاقتصاد الدائري في تحقيق الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، والتحديات التي تعيق هذا التكامل

المطلب الأول: آليات التكامل بين الاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة

1. التصميم المستدام للمنتجات والخدمات

يشمل التصميم المستدام للمنتجات والخدمات استخدام أساليب وتقنيات تهدف إلى تحسين الكفاءة البيئية والاقتصادية طوال دورة حياة المنتج. يعتمد الاقتصاد الدائري على فكرة أن المنتجات يجب أن تُصمم بطريقة تُمكّن من استخدامها عدة مرات أو إعادة تدويرها في نهاية عمرها الافتراضي. يركز هذا النهج على تقليل استهلاك المواد الخام وتقليص النفايات التي يتم إنتاجها خلال عملية التصنيع واستهلاك المنتج. هذا النوع من التصميم يسهم في تقليل الضغط على الموارد الطبيعية ويعزز من قدرة الاقتصاد على النمو المستدام من خلال تقليل الحاجة إلى استخراج مواد جديدة. (نادية.، 2023، الصفحات 59-61)

2. إعادة التدوير واستخدام المواد الخام الثانوية

إعادة التدوير هي عملية أساسية في الاقتصاد الدائري، حيث يتم إعادة معالجة المواد المستهلكة أو التي تم التخلص منها لتحويلها إلى مواد قابلة للاستخدام من جديد. وتهدف هذه العملية إلى تقليل النفايات والحفاظ على الموارد الطبيعية، مما يساهم في تقليل الآثار البيئية الناتجة عن استخراج المواد الخام. وتعتبر إعادة التدوير أحد الآليات التي تدعم الاستدامة البيئية والاقتصادية، حيث تسهم في تقليل التلوث الناتج عن مكبات النفايات أو الحرق وتوفر مواد خام بأقل تكلفة مقارنة باستخراجها من مصادر جديدة.

تساهم هذه الآلية في خلق دورة مستدامة للموارد، حيث يتم الاحتفاظ بالقيمة المضافة للمواد عبر مراحل متعددة من استخدامها.

3. **التقليل من الفاقد وتحسين الكفاءة :** تقليل الفاقد في جميع مراحل الإنتاج والاستهلاك يعد من العوامل الأساسية التي تساهم في تكامل الاقتصاد الدائري مع التنمية المستدامة. يشمل هذا التحسين في طرق الإنتاج والاستهلاك لتقليل الفاقد في المواد والموارد. تسعى هذه الآلية إلى تحسين الكفاءة في استهلاك الطاقة والمياه والموارد الطبيعية الأخرى، مما يؤدي إلى تقليل التأثيرات البيئية السلبية. وتُستخدم تقنيات عدة لتحسين هذه الكفاءة، مثل تحسين أساليب الإنتاج لتقليل الهدر، وإعادة استخدام المواد التي كانت ستُعتبر نفايات، وكذلك تحسين عمليات النقل والتوزيع لتقليل الانبعاثات وتكلفة النقل.

4. **تشجيع الابتكار في تكنولوجيا البيئة**

يتطلب التكامل الفعّال بين الاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة ابتكار تقنيات حديثة تدعم هذا التكامل وتزيد من فعاليته. تشمل هذه الابتكارات تطوير تقنيات جديدة تساعد في تحسين عمليات إعادة التدوير أو استخدام الموارد بشكل أكثر كفاءة. كما تشمل الابتكارات في استخدام الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية أو الرياح، التي تدعم الاقتصاد الدائري من خلال تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية التي تساهم في التلوث البيئي. كما تعمل تكنولوجيا البيئة على تحسين الأداء البيئي من خلال توفير حلول فعالة مثل استخدام مواد بديلة قابلة للتحلل أو تطوير أساليب أكثر استدامة لإدارة النفايات.

5. التعاون بين القطاعين العام والخاص

يسهم التعاون بين القطاعين العام والخاص في دعم آليات التكامل بين الاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة من خلال وضع سياسات وتشريعات تشجع على تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري. يمكن أن تشمل هذه السياسات الحوافز المالية للشركات التي تتبنى تقنيات خضراء، أو فرض معايير بيئية أكثر صرامة على الشركات لضمان التقليل من النفايات واستهلاك الموارد. كما يلعب القطاع العام دورًا مهمًا في تعزيز البحث والتطوير في تقنيات الاقتصاد الدائري من خلال تمويل المشاريع الابتكارية أو تشجيع الدراسات التي تركز على حلول جديدة للتحديات البيئية. هذه المبادرات تسهم في إحداث تغيير جوهري في كيفية إنتاج واستهلاك الموارد.

تكامل الاقتصاد الدائري مع التنمية المستدامة لا يعزز فقط من حماية البيئة، ولكنه يساهم أيضًا في تعزيز القدرة الاقتصادية على التكيف مع تحديات المستقبل. من خلال التركيز على التصميم المستدام وإعادة التدوير وتحسين الكفاءة، يمكن للمجتمعات والشركات تحقيق تقدم كبير نحو بيئة أكثر استدامة وأقل استهلاكًا للموارد. (ن.، 2022، الصفحات 32-48)

المطلب الثاني: مساهمة الاقتصاد الدائري في تحقيق الأبعاد الثلاثية للتنمية المستدامة

يشكل الاقتصاد الدائري أحد الأسس الحيوية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يساهم في تعزيز التوازن بين الأبعاد البيئية، الاقتصادية والاجتماعية. من خلال ممارسات مثل إعادة التدوير، إعادة الاستخدام، وتقنيات الابتكار في

تصـــميم المنتجـــات، يهـــدف الاقتصـــاد الـــدائري إلـــى تقليـــل التـــأثيرات الســـلبية علـــى البيئـــة، تعزيـــز الكفـــاءة فـــي اســـتخدام المـــوارد، وتحقيـــق العدالـــة الاجتماعيـــة. فـــي هـــذا المطلـــب، ســـيتم مناقشـــة كيفيـــة مســـاهمة الاقتصـــاد الـــدائري فـــي تحقيـــق هـــذه الأبعـــاد الثلاثة.

الشكل رقم (1-4)

(مخطط الفراشة)

المصـــــدر: الموقـــــع الالكترونـــــي لمؤسســـــة الـــــين مـــــاك آرثـــــر

www.ellenmacarthurfoundation.org

أولاً: مساهمة الاقتصاد الدائري في البُعد البيئي

يتمثل **البُعد البيئي** للتنمية المستدامة في الحفاظ على البيئة وتقليل الأضرار الناجمة عن الأنشطة البشرية. يساهم الاقتصاد الدائري في تحقيق هذا الهدف عبر عدة آليات:

1. **تقليل النفايات:** من خلال تبني ممارسات مثل إعادة التدوير وإعادة الاستخدام، يسهم الاقتصاد الدائري في تقليل كمية النفايات التي تُعَالج بطرق تلوث البيئة.

2. **ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية:** يساعد الاقتصاد الدائري في تقليص الاعتماد على استخراج الموارد الطبيعية من خلال استخدام المواد المتجددة والمعاد تدويرها.

3. **الحد من الانبعاثات الكربونية:** تعتمد استراتيجيات الاقتصاد الدائري على استخدام الطاقة المتجددة وتقنيات التدوير، مما يقلل من الانبعاثات الضارة ويحد من التأثيرات السلبية على المناخ.

ثانياً: مساهمة الاقتصاد الدائري في البُعد الاقتصادي

البُعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يركز على **تحقيق النمو المستدام** باستخدام الموارد بشكل أكثر كفاءة، ويساهم الاقتصاد الدائري في هذا من خلال:

تحفيز النمو المستدام: من خلال تعزيز الابتكار في تصميم المنتجات والخدمات المستدامة، يمكن للاقتصاد الدائري أن يساهم في توفير فرص اقتصادية جديدة ودفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام.

تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد: يساعد الاقتصاد الدائري على تقليل الهدر في الموارد، مما يسهم في تحسين كفاءة الإنتاج وتقليل التكاليف الاقتصادية المرتبطة بالحاجة للمواد الخام.

خلق فرص العمل: يسهم الاقتصاد الدائري في إنشاء فرص عمل جديدة، لا سيما في مجالات إعادة التدوير والصناعات المستدامة، مما يعزز من فرص التشغيل في الاقتصاد.

ثالثاً: مساهمة الاقتصاد الدائري في البُعد الاجتماعي

البُعد الاجتماعي للتنمية المستدامة يركز على **تحسين جودة الحياة** و**تعزيز العدالة الاجتماعية**. يساهم الاقتصاد الدائري في هذا المجال بعدة طرق:

1. **تحسين جودة الحياة:** من خلال تقديم منتجات أقل ضررًا على الصحة وأكثر استدامة، يسهم الاقتصاد الدائري في تحسين الحياة اليومية للمستهلكين.

2. **تحقيق العدالة الاجتماعية:** يعمل الاقتصاد الدائري على ضمان توزيع عادل للمنافع بين مختلف الفئات الاجتماعية، مما يساهم في تقليص الفجوات الاجتماعية.

3. **تعزيز الوعي الاجتماعي:** من خلال تشجيع المجتمع على تبني ممارسات الاستدامة وإعادة التدوير، يعزز الاقتصاد الدائري الوعي البيئي ويساهم في بناء ثقافة مجتمعية تدعم الاستدامة.

يسهم الاقتصاد الدائري بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر الأبعاد البيئية، الاقتصادية، والاجتماعية. من خلال تقليل النفايات، تعزيز الكفاءة في استخدام الموارد، وتحقيق العدالة الاجتماعية، يمكن للاقتصاد الدائري أن يكون نموذجًا مهمًا في سعي العالم نحو التنمية المستدامة. يتطلب النجاح في تطبيق هذا النموذج التعاون بين الحكومات، الصناعات، والمجتمع لضمان تحقيق أهداف الاستدامة على المدى الطويل. (ن.، 2022، الصفحات 45-60)

المطلب الثالث: معوقات التكامل بين نشاط المؤسسة وأهداف التنمية المستدامة

يعد التكامل بين الأنشطة المؤسسية وأهداف التنمية المستدامة أحد التحديات الكبرى التي تواجه العديد من المؤسسات في سعيها نحو تحقيق استدامة بيئية واجتماعية واقتصادية. ومع أن أهداف التنمية المستدامة تُمثل خارطة طريق لتحقيق تنمية شاملة ودامجة، إلا أن هناك عددًا من العوائق التي قد تحد من قدرة المؤسسات على دمج هذه الأهداف في استراتيجياتها وأنشطتها اليومية. يمكن تلخيص هذه المعوقات في عدة جوانب رئيسية كما يلي:

الجدول رقم (1-4)

(جدول يوضح أبرز جوانب معوقات التكامل بين نشاط المؤسسة وأهداف التنمية المستدامة)

الجانب	المعوقات
1. **نقص الوعي والتدريب المناسب**	أحد أبرز المعوقات التي تواجه المؤسسات في سعيها لتكامل أهداف التنمية المستدامة هو نقص الوعي والتدريب المناسب لدى الموظفين والإدارة العليا. فغياب الفهم الكافي حول كيفية دمج هذه الأهداف ضمن الاستراتيجيات المؤسسية قد يؤدي إلى تجاهل أو تقاعس في تطبيق الممارسات المستدامة. لذلك، يعتبر التدريب المستمر والتوعية الثقافية داخل المؤسسة من المتطلبات الأساسية لتحقيق التكامل الفعّال.

2. **التحديات المالية والموارد المحدودة**	تعتبر القيود المالية من المعوقات البارزة التي تحد من قدرة المؤسسات على تنفيذ مشاريع استدامة واسعة النطاق. فالكثير من الشركات تواجه صعوبة في تخصيص الموارد المالية اللازمة لتنفيذ استراتيجيات الاستدامة، خاصة في ظل التكاليف المرتفعة لتكنولوجيا الابتكار الأخضر وتطوير العمليات المستدامة. هذا النقص في التمويل قد يثني بعض المؤسسات عن اتخاذ خطوات جادة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
3. **الضغوط الاقتصادية والمنافسة الشديدة**	في ظل البيئة الاقتصادية التنافسية، تركز العديد من المؤسسات على تحقيق العوائد المالية السريعة بدلاً من الاستثمار في ممارسات الاستدامة التي قد لا تثمر بشكل فوري. هذا الضغط لتحقيق الربح الفوري يؤدي إلى إعاقة دمج الاستدامة في الاستراتيجيات الطويلة الأجل، حيث تفضل الشركات أحيانًا اتخاذ قرارات تركز على المكاسب القصيرة الأجل على حساب التحول نحو الممارسات المستدامة.

المصدر : من تجميع الطالب

- **محدودية البنية التحتية الداعمة للاستدامة:** تلعب البنية التحتية دورًا حيويًا في تمكين المؤسسات من تنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة. في العديد من الحالات، يمكن أن تكون البنية التحتية التقليدية غير ملائمة أو غير مستدامة، مما يشكل عائقًا أمام استخدام التقنيات الخضراء أو تبني الحلول المستدامة. على سبيل المثال، قد تكون الأنظمة التقليدية للطاقة والنقل عائقًا أمام الانتقال إلى مصادر طاقة متجددة أو زيادة كفاءة استخدام الموارد.
- **الغياب النسبي للسياسات التنظيمية والحوافز الحكومية:** تواجه المؤسسات تحديات أخرى تتمثل في غياب السياسات الحكومية الواضحة والأطر التنظيمية التي تشجع على التكامل مع أهداف التنمية المستدامة. فغياب الحوافز التشريعية مثل الإعفاءات الضريبية أو الدعم المالي يمكن أن يثني الشركات عن تبني ممارسات الاستدامة. كما أن عدم وجود قوانين ملزمة قد يؤدي إلى تباين في تطبيق هذه الأهداف بين المؤسسات، مما يخلق بيئة عمل غير مواتية للاستدامة.
- **التحديات الثقافية والتنظيمية داخل المؤسسات** إن الثقافة التنظيمية داخل المؤسسة قد تشكل أحد العوائق الرئيسية أمام تحقيق التكامل مع أهداف التنمية المستدامة. في العديد من المؤسسات، قد تكون الثقافة السائدة تركز على المكاسب المالية قصيرة الأجل بدلاً من التفكير في المدى الطويل. هذا النوع من الثقافة قد يقاوم التغيير أو التحول نحو استراتيجيات مستدامة، ويصعب من تطبيق الممارسات البيئية والاجتماعية التي تتطلب التزامًا طويل الأجل. *(أ. ع.، 2023، الصفحات 105-107)*

المبحث الرابع: دور المؤسسات في تفعيل الاقتصاد الدائري لتحقيق التنمية المستدامة

يُعد الاقتصاد الدائري نموذجًا اقتصاديًا يهدف إلى تقليل الفاقد من الموارد والحدّ من التلوث البيئي من خلال إعادة تدوير المواد وإطالة دورة حياة المنتجات. تتطلب فعالية هذا النموذج تضافر جهود المؤسسات الاقتصادية والحكومية والمجتمع المدني، حيث يلعب كل منها دورًا محوريًا في تحقيق التنمية المستدامة

المطلب الأول: دور المؤسسات الاقتصادية في تفعيل الاقتصاد الدائري

تُعد المؤسسات الاقتصادية من أهم الجهات الفاعلة في تحقيق التحول نحو الاقتصاد الدائري، نظرًا لما لها من قدرة على التأثير في سلاسل الإنتاج والاستهلاك. وتتمثل مساهمتها في تبني استراتيجيات الإنتاج النظيف، وإعادة تصميم المنتجات بما يسهل إعادة استخدامها أو تدويرها، وتطوير أنماط استهلاك مستدامة.

في إطار ذلك، تقوم بعض المؤسسات الصناعية بتطبيق ممارسات مستدامة مثل:

- التحول من المواد الخام البكر إلى المواد المعاد تدويرها.
- تطبيق مبدأ "من المهد إلى المهد" (Cradle to Cradle).
- اعتماد نماذج العمل القائمة على المشاركة مثل الاقتصاد التشاركي.
- الاستثمار في البحث والتطوير لتقنيات إعادة الاستخدام والتدوير.

في الجزائر، برزت بعض التجارب الرائدة في مجال إعادة التدوير، مثل شركات متخصصة في رسكلة المواد البلاستيكية والمعادن، تسعى إلى خفض التكاليف وتحقيق قيمة مضافة من النفايات الصناعية. ومع ذلك، ما زالت هذه

التجارب محدودة وتحتاج إلى بيئة مؤسساتية وقانونية مشجعة لتوسيع نطاقها. (حبيبة.، 2022، الصفحات 42-43)

وقد أشارت دراسة أكاديمية إلى أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رغم إدراكها المتزايد لأهمية الاقتصاد الدائري، إلا أنها تواجه تحديات تتعلق بنقص الوعي، وضعف الحوافز، ونقص الخبرات التقنية، ما يتطلب تعزيز الدعم الحكومي وتحديث الأطر التنظيمية.

المطلب الثاني: دور المؤسسات الحكومية في تفعيل الاقتصاد الدائري لتحقيق التنمية المستدامة

تُعد المؤسسات الحكومية من الركائز الأساسية التي تقوم عليها عملية تفعيل الاقتصاد الدائري، إذ تمتلك القدرة على وضع السياسات والتشريعات التي تُنظم وتُحفز ممارسات الاقتصاد الدائري في مختلف القطاعات

الاقتصادية. كما تلعب دور المنسق بين الفاعلين الاقتصاديين والمجتمعيين لضمان تحقيق الأهداف التنموية المستدامة. ويمكن تلخيص أدوار المؤسسات الحكومية في النقاط التالية:

1. **وضع السياسات والتشريعات الداعمة للاقتصاد الدائري** : تُعتبر القدرة التشريعية من أهم أدوات الحكومات في الدفع نحو الاقتصاد الدائري، حيث تقوم بإصدار القوانين التي تُلزم القطاعات الصناعية والتجارية باتباع ممارسات صديقة للبيئة، مثل تقليل النفايات، وإعادة التدوير، وتصميم المنتجات وفق مبادئ الاستدامة، مثال على ذلك: فرض معايير على تعبئة وتغليف المنتجات لتكون قابلة لإعادة التدوير، أو تشريع يفرض على الشركات تصنيف النفايات وفصلها.

2. تقديم الحوافز المالية والضريبية: تقوم الحكومة بتحفيز الشركات والمؤسسات على تبني ممارسات الاقتصاد الدائري عبر تقديم حوافز مالية، مثل الدعم المباشر للمشاريع الخضراء، أو تخفيض الضرائب على الشركات التي تستخدم مواد معاد تدويرها، أو تمويل برامج البحث والتطوير في مجال تقنيات الاستدامة. **(ع.، 2018، الصفحات 45-68)** هذه الحوافز تشجع الاستثمار في التقنيات النظيفة وتحفز الابتكار الذي يساهم في تطوير الاقتصاد الدائري.

3. تعزيز البحث والتطوير والابتكار: تعمل المؤسسات الحكومية على دعم البحوث العلمية والتقنية المرتبطة بالاقتصاد الدائري، وذلك من خلال تخصيص ميزانيات للجامعات ومراكز البحث، وتنظيم مؤتمرات وورش عمل تجمع القطاعين العام والخاص لتعزيز تبادل المعرفة والخبرات في مجال الاستدامة.

4. التوعية ونشر الثقافة البيئية: تلعب المؤسسات الحكومية دوراً محورياً في زيادة وعي المجتمع بأهمية الاقتصاد الدائري عبر الحملات الإعلامية، والمبادرات التعليمية، والشراكات مع وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية، ونجد أن رفع الوعي يساعد في تغيير سلوك المستهلكين والمؤسسات نحو ممارسات مستدامة مثل التقليل من الاستهلاك، وإعادة الاستخدام، وإعادة التدوير.

5. تنسيق التعاون بين الجهات المختلفة: تعمل المؤسسات الحكومية كمنسق رئيسي بين المؤسسات الاقتصادية، والمجتمع المدني، والمنظمات البيئية، بالإضافة إلى التعاون مع المؤسسات الدولية، لتوحيد الجهود وتنظيم العمل نحو تحقيق أهداف الاقتصاد الدائري. كما تقوم بإنشاء هيئات وطنية

متخصصة للإشراف على تنفيذ السياسات البيئية وضمان التزام القطاعات المختلفة بالقوانين.

6. مراقبة التطبيق وضمان المساءلة: تضع المؤسسات الحكومية آليات للرقابة والمتابعة لضمان تطبيق التشريعات والسياسات المتعلقة بالاقتصاد الدائري، مثل التفتيش الدوري، ونشر تقارير شفافية، وفرض عقوبات على المخالفين. هذا الدور يضمن الالتزام ويعزز من جدية التحول نحو اقتصاد مستدام. **(ع.، 2018)**

المطلب الثالث: دور المجتمع المدني والمنظمات البيئية في تفعيل الاقتصاد الدائري لتحقيق التنمية المستدامة

يلعب المجتمع المدني والمنظمات البيئية دوراً محورياً في دعم وتفعيل الاقتصاد الدائري من خلال عدة أدوار أساسية تعزز من الوعي والممارسات المستدامة داخل المجتمع، وتسهم في دفع التغيرات التشريعية والسلوكية المطلوبة لتحقيق التنمية المستدامة. ويمكن تلخيص هذه الأدوار في النقاط التالية:

1. التوعية والتثقيف البيئي

تعمل منظمات المجتمع المدني على نشر الثقافة البيئية وأهمية الاقتصاد الدائري بين أفراد المجتمع، وذلك عبر حملات التوعية، وورش العمل، والبرامج التعليمية التي تهدف إلى تعديل سلوك المستهلكين والمجتمع نحو تقليل الهدر واعتماد ممارسات إعادة الاستخدام وإعادة التدوير. (أحمد.، 2020، الصفحات 123-125)

هذا الدور يساعد في خلق قاعدة مجتمعية واعية تدعم التحول نحو الاقتصاد الدائري.

2. المراقبة والمناصرة

تلعب المنظمات البيئية دور المراقب والمناصر، حيث تتابع تنفيذ السياسات الحكومية والشركات في مجال حماية البيئة والاستدامة، وتضغط من خلال حملات الرأي العام والاتصالات مع الجهات الحكومية لتشديد القوانين وضمان تنفيذها بفعالية.

كما تقوم بمطالبة الجهات المسؤولة بالشفافية والمساءلة، مما يساهم في تحسين أداء القطاعات المختلفة.

3. تنفيذ المشاريع والمبادرات المجتمعية

تنفذ العديد من منظمات المجتمع المدني مشاريع صغيرة أو متوسطة النطاق تهدف إلى إعادة التدوير، وإدارة النفايات، وتقليل الاستهلاك، مثل برامج جمع النفايات المنزلية، أو إنشاء مراكز إعادة تدوير محلية، أو مبادرات

إعادة التدوير المدرسية.

هذه المشاريع تساهم في تطبيق الاقتصاد الدائري على المستوى المحلي وتحفز المشاركة المجتمعية.

4. التعاون والشراكة مع المؤسسات الحكومية والاقتصادية

تشارك منظمات المجتمع المدني في حوارات السياسات، وتعمل على بناء شراكات مع المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص لتطوير استراتيجيات الاقتصاد الدائري وتنفيذها. (أحمد.، 2020)

التعاون بين هذه الأطراف يعزز من قدرة الدولة على تنفيذ برامج التنمية المستدامة بشكل شامل ومتكامل.

خاتمة الفصل:

في الختام، يُعتبر الاقتصاد الدائري نموذجاً استراتيجياً مهماً في مسيرة التحول نحو تنمية مستدامة توازن بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية. من خلال هذا الفصل، تم تسليط الضوء على المفاهيم الأساسية للاقتصاد الدائري، ومبادئه التي تعتمد على إعادة التفكير في دورة حياة المنتجات والموارد، والفرق الجوهري بينه وبين الاقتصاد الخطي التقليدي. كما تم استعراض آليات التكامل بين الاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة، وإبراز مساهمة الاقتصاد الدائري في تعزيز الاستدامة من خلال تحقيق الأبعاد الثلاثة لهذه التنمية.

ومع ذلك، تواجه عملية التكامل العديد من التحديات التي تتطلب تضافر جهود المؤسسات الاقتصادية والحكومية والمجتمع المدني لتذليلها. وبناءً على ذلك، فإن النجاح في تحقيق أهداف الاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة يعتمد بشكل كبير على تفعيل دور المؤسسات المختلفة وتعزيز التعاون بينها

الفصل الثاني:

دراسة حالة المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني بأولاد جلال

مقدمة الفصل:

في ظل التحولات البيئية والاقتصادية العالمية، أصبح من الضروري على المؤسسات الاقتصادية أن تواكب التطورات في مجال الاستدامة البيئية عبر تبني نماذج إنتاج واستهلاك أكثر مرونة وكفاءة، ويُعد الاقتصاد الدائري من بين أهم هذه النماذج الحديثة. وتكتسي هذه المقاربة أهمية متزايدة، خاصة في المؤسسات ذات النشاط المرتبط بإدارة الموارد والنفايات، نظرًا لما توفره من إمكانات لإعادة الاستخدام وتقليل الهدر وتحقيق الكفاءة الاقتصادية والبيئية معًا.

وتندرج هذه الدراسة ضمن هذا الإطار، حيث تهدف إلى تحليل مدى إدماج مؤسسة أولاد جلال لمبادئ الاقتصاد الدائري ضمن نشاطها، وتحديد مدى مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولتحقيق ذلك، سيتم أولاً التطرق إلى نشأة المؤسسة وتطورها، ثم دراسة هيكلها التنظيمي والمهام الرئيسية التي تضطلع بها، بالإضافة إلى استعراض الخدمات التي تقدمها في مجال معالجة النفايات. بعد ذلك، سيتم الانتقال إلى تحليل ممارسات الاقتصاد الدائري المعتمدة داخل المؤسسة، من خلال التركيز على نظم جمع وفرز ومعالجة النفايات، وتطبيق المبادئ التشغيلية لهذا النموذج، مع مناقشة أبرز التحديات التي تواجه المؤسسة على الصعيدين التقني والمؤسسي. وأخيرًا، سيتم تقييم مدى مساهمة المؤسسة في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال تحليل آثار نشاطها البيئي، الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى رصد المعوقات التي قد تحد من التكامل بين نشاط المؤسسة وأهداف التنمية المستدامة.

المبحث الأول: الإطار العام لمؤسسة الردم التقني –اولاد جلال–

المطلب الأول: نشأة وتطور المؤسسة

ظهرت مؤسسة أولاد جلال في إطار الجهود الوطنية والمحلية الرامية إلى تحسين إدارة النفايات وحماية البيئة، خاصة مع تزايد الكثافة السكانية والنشاط العمراني في المنطقة. تم إنشاء المؤسسة لتكون مسؤولة عن جمع ومعالجة النفايات المنزلية والصلبة، وتحقيق النظافة الحضرية على مستوى بلدية أولاد جلال والمناطق المجاورة. في بداياتها، كانت المؤسسة تعتمد على وسائل بسيطة ومحدودة من حيث المعدات والموارد البشرية، وكانت تقتصر على مهام جمع النفايات بشكل تقليدي دون التركيز على عمليات الفرز أو المعالجة المتقدمة. ومع مرور الوقت، بدأت المؤسسة في التوسع والتطور، من خلال إدخال شاحنات حديثة، وتكوين فرق عمل متخصصة، وتحديث طرق العمل ، كما شهدت المؤسسة تحوّلاً نوعيًا بعد اعتماد الدولة الجزائرية لمفاهيم الاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة، حيث بدأت تعتمد بشكل تدريجي على ممارسات أكثر احترافية، مثل فرز النفايات من المصدر، وتثمين المواد القابلة لإعادة التدوير، والبحث عن شراكات مع مؤسسات التدوير الخاصة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي والمهام الرئيسية للمؤسسة

تعتمد مؤسسة أولاد جلال على هيكل تنظيمي إداري وفني يسمح بتوزيع المهام والوظائف بشكل يضمن الفعالية في الأداء. هذا الهيكل يشمل مستويات إدارية مختلفة، لكل منها دور محدد في تحقيق أهداف المؤسسة.

1. **المدير العام:** يشرف على كل أنشطة المؤسسة، ويقوم بوضع الخطط الاستراتيجية، ويتابع تنفيذ البرامج.

2. مصـــلحة جمـــع النفايـــات: تتـــولى تنظـــيم مســـارات الشـــاحنات وتنســـيق الفـــرق الميدانية لجمع النفايات من الأحياء السكنية.

3. مصـــلحة المعالجـــة والفـــرز : تعنـــى بعمليـــات فـــرز النفايـــات حســـب نوعهـــا (عضـــوية، بلاســـتيكية، ورقيـــة، معدنيـــة) ، وتوجيههـــا إلـــى المســـارات المناســـبة سواء لإعادة التدوير أو المعالجة.

4. مصـــلحة الصـــيانة والتقنيـــة : تضـــمن جاهزيـــة الوســـائل التقنيـــة مـــن شـــاحنات وآلات، وتعمل على صيانتها بانتظام.

5. مصـــلحة المـــوارد البشـــرية: تشـــرف علـــى تســـيير شـــؤون المـــوظفين، وتكـــوينهم وتقييم أدائهم.

6. مصـــلحة الشـــؤون الماليـــة: تعنـــى بإعـــداد الميزانيـــة، ومراقبـــة المصـــاريف والإيرادات.

أما المهام الرئيسية للمؤسسة فتتمثل في:

- جمع ونقل النفايات بطريقة دورية ومنتظمة.
- المساهمة في حماية البيئة من خلال تقنيات المعالجة السليمة.
- التوعية والتحسيس في أوساط المواطنين بأهمية فرز النفايات.
- دعم مبادرات الاقتصاد الدائري على المستوى المحلي.

الشكل رقم (1-2)

العنوان : الهيكل التنظيمي للمؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني بأولاد جلال التنظيمي

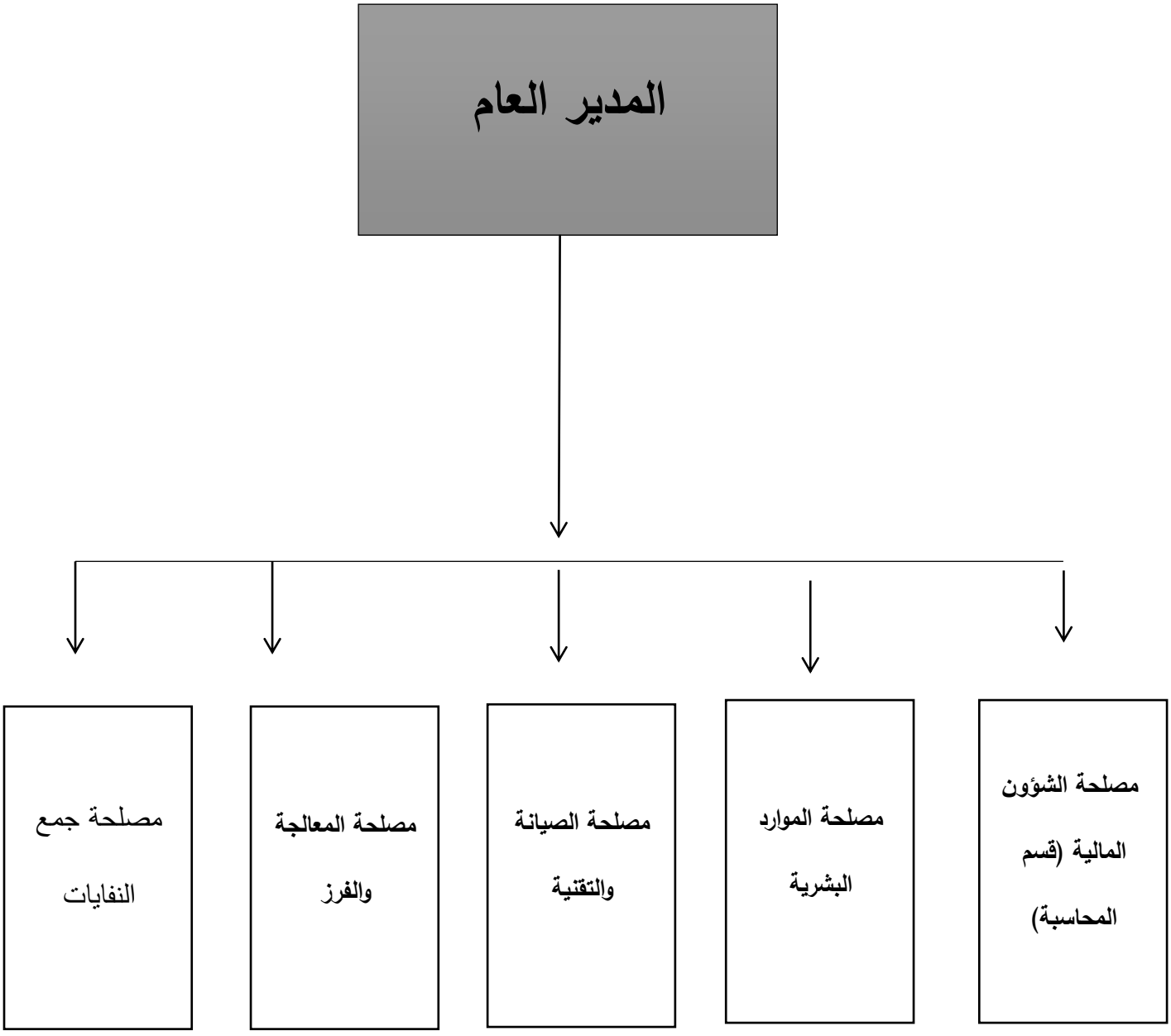

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على مصادر المؤسسة

المطلب الثالث: الخدمات المقدمة في مجال معالجة النفايات

تسعى مؤسسة أولاد جلال إلى تقديم مجموعة من الخدمات التي تستجيب لمتطلبات النظافة الحضرية، وتحقيق الأهداف البيئية المحلية، ومن بين أهم هذه الخدمات:

1. **جمع النفايات المنزلية**: تتم هذه الخدمة بشكل دوري، حيث تُنقل النفايات إلى مراكز التجميع أو الطمر الصحي، وفق جدول زمني محدد.

2. **الفرز الانتقائي للنفايات**: تعمل المؤسسة تدريجيًا على تطبيق هذا النظام، من خلال توفير حاويات مخصصة (بلاستيك، ورق، نفايات عضوية...) وتشجيع السكان على المشاركة في عملية الفرز.

3. **المعالجة الأولية للنفايات العضوية**: تهدف إلى تحويل بعض النفايات إلى سماد طبيعي، يُستخدم في الفلاحة المحلية.

4. **نقل النفايات إلى مراكز إعادة التدوير**: تقوم المؤسسة بجمع المواد القابلة للتدوير (مثل البلاستيك والمعادن) وتوجيهها إلى وحدات متخصصة بالتعاون مع شركاء صناعيين.

5. **التخلص من النفايات بطريقة صحية**: من خلال الطمر الصحي أو المعالجة الحرارية، تضمن المؤسسة تقليص الأضرار البيئية الناتجة عن النفايات غير القابلة للتدوير.

6. **التحسيس والتوعية البيئية**: تنظم المؤسسة حملات لفائدة المواطنين، المدارس، والجمعيات حول أهمية تقليص النفايات، وإعادة استخدامها، وفرزها من المصدر.

المبحث الثاني: ممارسات الاقتصاد الدائري في مؤسسة أولاد جلال

في ظل التحولات البيئية والاقتصادية التي يشهدها العالم، أصبح الانتقال من نموذج الاقتصاد الخطي إلى نموذج الاقتصاد الدائري ضرورة ملحة لتحقيق التنمية

المستدامة. وتعد مؤسسة أولاد جلال من بين المؤسسات التي بدأت تسير في هذا الاتجاه من خلال تبني مجموعة من الممارسات الهادفة إلى تقليص الهدر في الموارد، وإعادة استخدام وتدوير النفايات. يهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على هذه الممارسات، من خلال تحليل نظم جمع وفرز ومعالجة النفايات، واستعراض كيفية تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري في الأنشطة التشغيلية للمؤسسة، مع الوقوف على أبرز التحديات التقنية والمؤسسية التي تعيق هذا التحول.

المطلب الأول: نظم جمع وفرز ومعالجة النفايات

تمثل عمليات جمع وفرز ومعالجة النفايات المدخل الأساسي لأي استراتيجية فعالة لتطبيق الاقتصاد الدائري، حيث تسهم بشكل مباشر في تحسين كفاءة استخدام الموارد وتثمين المخلفات. وقد تبنت مؤسسة أولاد جلال عدة آليات في هذا السياق، من أبرزها:

- **نظام جمع النفايات التقليدي والموجه:** تعتمد المؤسسة على مخطط تنظيمي لجمع النفايات يغطي مختلف الأحياء والمناطق وفق جدول زمني منتظم. كما تم تخصيص نقاط تجميع مرحلية لتسهيل نقل النفايات نحو مراكز الفرز أو الطمر.
- **الفرز من المصدر (كنموذج تجريبي):** أطلقت المؤسسة مبادرات محلية في بعض الأحياء، تقوم على توزيع حاويات ملونة حسب نوع النفايات (بلاستيك، ورق، عضوي...)، وذلك لتسهيل عملية الفرز لاحقًا والحد من الكميات الموجهة إلى مراكز الردم النهائي.
- **وحدات فرز يدوية وآلية:** أنشأت المؤسسة ورشة مخصصة لفرز المواد القابلة للتدوير، حيث يتم تصنيف النفايات حسب نوعها (بلاستيكية، ورقية، معدنية) ثم توجيهها إلى شركاء مختصين في مجال إعادة التدوير.

- **معالجة النفايات العضوية:** تعمل المؤسسة على تطوير مشروع خاص بتحويل النفايات العضوية إلى سماد طبيعي موجه للقطاع الفلاحي، مما يندرج ضمن جهود تثمين النفايات وتقليل أثرها البيئي.

المطلب الثاني: تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري في العمليات التشغيلية

أظهرت مؤسسة أولاد جلال وعيًا متزايدًا بأهمية دمج مبادئ الاقتصاد الدائري ضمن أنشطتها اليومية، وقد تجلى ذلك من خلال مجموعة من الممارسات التطبيقية، نذكر منها:

- **التقليل من النفايات الموجهة للردم:** تركز المؤسسة على تقليص حجم النفايات النهائية عبر تعزيز عمليات الفرز والتدوير، بما يتماشى مع مبدأ "الصفر نفايات".
- **إعادة استخدام الموارد داخل المؤسسة:** يتم أحيانًا إعادة استغلال بعض المواد المجمعة مثل الأخشاب والمعادن، إما داخليًا في أعمال الصيانة، أو بيعها كمخلفات صناعية قابلة للاستغلال.
- **إرساء شراكات محلية مع مؤسسات ناشئة:** تسعى المؤسسة إلى تحفيز روح المبادرة من خلال التعاون مع شباب مقاولين يعملون في قطاع إعادة التدوير، ما يساهم في تنمية الاقتصاد المحلي وتوسيع شبكة التثمين.
- **التكوين والتحسيس:** نظّمت المؤسسة دورات تكوينية لفائدة الأعوان والعمال حول أساليب الفرز والتعامل مع النفايات، إلى جانب إطلاق حملات توعوية تستهدف السكان لتعزيز ثقافة التدوير والفرز من المصدر.

المطلب الثالث: التحديات التقنية والمؤسسية المرتبطة بتفعيل الاقتصاد الدائري

رغم المجهودات المبذولة من طرف المؤسسة في مجال الاقتصاد الدائري، إلا أنها لا تزال تواجه جملة من العراقيل التي تعيق توسيع نطاق هذه الممارسات، ويمكن تصنيفها إلى تحديات تقنية وتنظيمية كما يلي:

- **محدودية الإمكانيات التقنية:** لا تتوفر المؤسسة على معدات متطورة للفرز والمعالجة، ما يجعل الكثير من العمليات تُنجز بشكل يدوي، ويؤثر على الكفاءة التشغيلية والسرعة.
- **ضعف التمويل:** تعاني المؤسسة من قلة الموارد المالية اللازمة لتوسيع مشاريع التدوير أو اقتناء تجهيزات جديدة، مما يؤثر سلبًا على قدرتها على الاستثمار في الابتكار البيئي.
- **غياب التنسيق المؤسساتي الإقليمي:** لا يوجد تنسيق كافٍ مع البلديات المجاورة، ما يؤدي إلى غياب استراتيجية موحدة لإدارة النفايات على المستوى المحلي أو الولائي.
- **ضعف وعي المجتمع المحلي:** لا يزال عدد كبير من المواطنين غير مدرك لأهمية الاقتصاد الدائري ولا يشارك بفعالية في عمليات الفرز من المصدر، مما يتطلب جهودًا توعوية مكثفة ومستدامة.
- **القصور القانوني:** يفتقر الإطار التشريعي المحلي إلى قوانين وإجراءات ملزمة أو محفزة تدعم تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري، سواء في المؤسسات أو لدى المواطنين.

المبحث الثالث: الإطار المنهجي للدراسة

تُعد المنهجية العلمية الركيزة الأساسية التي تقوم عليها أي دراسة أكاديمية، إذ تمكّن الباحث من الوصول إلى نتائج دقيقة وموضوعية بناءً على أسس منهجية واضحة. وفي إطار هذه الدراسة، التي تسعى إلى تحليل دور تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري في تحقيق التنمية المستدامة، كان من الضروري وضع تصور منهجي متكامل يوجه مختلف مراحل البحث، ويحدد أدوات جمع البيانات وأساليب تحليلها. ومن أجل تعزيز الجانب التطبيقي للدراسة، تم اختيار مؤسسة الردم التقني أولاد جلال كدراسة حالة، نظراً لطبيعة نشاطها المرتبط مباشرة بممارسات الاقتصاد الدائري مثل إعادة التدوير، وتقليص النفايات، وإعادة الاستخدام، مما يجعلها نموذجاً مناسباً لفحص مدى مساهمة هذه المبادئ في دعم أبعاد التنمية المستدامة البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية. وعليه، يتناول هذا المبحث عرضاً للإجراءات المنهجية المعتمدة في الدراسة، من خلال توضيح المنهج المستخدم، وتحديد مجتمع الدراسة وعينتها، مع وصف أدوات جمع البيانات وتقنيات تحليلها، وذلك لضمان المصداقية والموضوعية في الوصول إلى نتائج دقيقة يمكن تعميمها نسبياً على مؤسسات مماثلة.

المطلب الأول: المنهج ومتغيرات الدراسة

أولاً: المنهج المستخدم في الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره من أكثر المناهج ملاءمةً لطبيعة الموضوع، حيث يُستخدم هذا المنهج في الدراسات التي تهدف إلى وصف الظواهر وتحليلها، وفهم العلاقات القائمة بين مختلف المتغيرات ذات الصلة. ويتيح هذا المنهج للباحث جمع معلومات دقيقة ومفصلة حول مدى تطبيق مؤسسة الردم التقني أولاد جلال لمبادئ الاقتصاد الدائري، وتحليل أثر ذلك على أبعاد التنمية

المستدامة. كما تم دعم المنهج الوصفي بمنهج **دراسة الحالة**، الذي يركز على التعمق في خصائص وحدة معينة (المؤسسة قيد الدراسة)، مما يسمح بفهم السياق الواقعي لتطبيق الاقتصاد الدائري، وكيفية انعكاسه على

البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة. ويعد هذا المنهج مناسباً للتحقيق في الأساليب التشغيلية والقرارات الإدارية والتقنية المتبعة في المؤسسة، خاصة في مجال إدارة النفايات الصلبة.

ثانياً: متغيرات الدراسة

تنقسم متغيرات هذه الدراسة إلى نوعين رئيسيين: **المتغير المستقل** و**المتغير التابع**، وفق العلاقة السببية بين تطبيق الاقتصاد الدائري وتحقيق التنمية المستدامة، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-1)

العنوان : مخطط متغيرات الدراسة

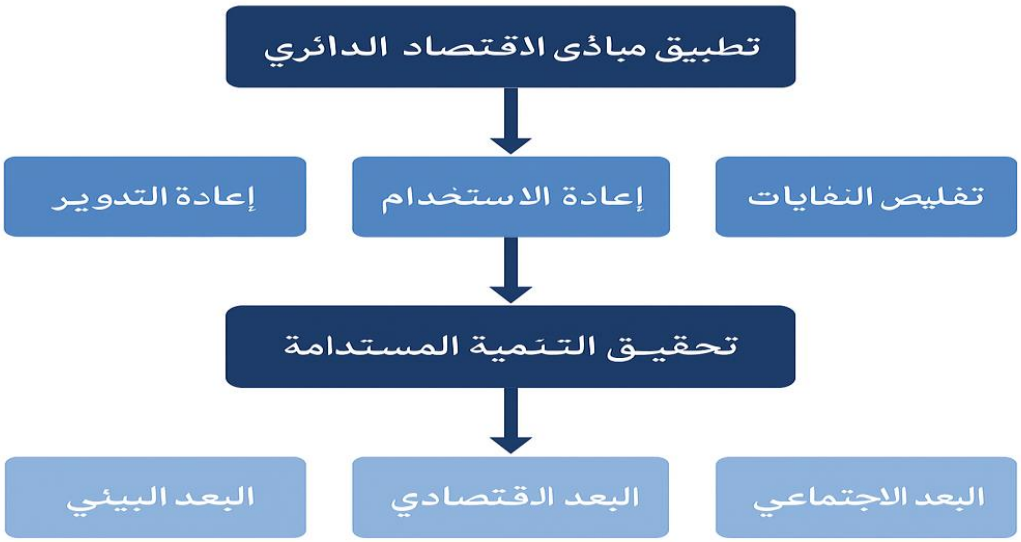

المصدر : اعتمادا على ادبيات الموضوع

1. **المتغير المستقل:** تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري

ويُقصد به مجموعة السياسات والإجراءات التي تتبناها المؤسسة بهدف إدارة الموارد بشكل مستدام وتقليل الهدر، وتشمل:

- **إعادة التدوير:** معالجة النفايات وتحويلها إلى مواد قابلة لإعادة الاستخدام في الإنتاج.
- **إعادة الاستخدام:** تمديد دورة حياة المنتجات أو المواد من خلال الاستخدام المتكرر.
- **تقليص النفايات:** تقليل الكميات المنتجة من المخلفات عبر أساليب إنتاج نظيفة.
- **الاقتصاد في الموارد:** تقليل استهلاك المواد الخام والطاقة عبر تقنيات فعالة.
- **التصميم المستدام:** تصميم المنتجات والخدمات لتكون قابلة للإصلاح والتفكيك وإعادة التصنيع.

2. **المتغير التابع:** تحقيق التنمية المستدامة

ويشير إلى نتائج تطبيق الاقتصاد الدائري على المدى الطويل، ويقاس عبر الأبعاد التالية:

- **البعد البيئي:**
- تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة.
- خفض مستويات التلوث.
- حماية الموارد الطبيعية.
- رفع كفاءة إدارة النفايات.
- **البعد الاقتصادي:**
- تقليل التكاليف التشغيلية.

- تحقيق وفورات مالية من إعادة التدوير.
- تحسين كفاءة استخدام الموارد.
- خلق فرص استثمارية جديدة.
- **البعد الاجتماعي:**
- خلق فرص عمل خضراء.
- تعزيز الوعي البيئي لدى العمال والمجتمع.
- تحسين جودة الحياة في المناطق المجاورة للمؤسسة.

المطلب الثاني: أدوات جمع ومعالجة البيانات

أولًا: أداة جمع البيانات – الاستبيان

اعتمدت هذه الدراسة على **الاستبيان** كأداة رئيسية لجمع البيانات من عمال وموظفي مؤسسة الردم التقني أولاد جلال، لما يتمتع به من خصائص تتيح جمع كمٍّ كبير من المعلومات في وقت وجيز وبكفاءة عالية. وقد صُمم الاستبيان وفق نموذج علمي مبني على أسس منهجية، مع الأخذ بعين الاعتبار وضوح الأسئلة وتنوعها وتغطيتها لمختلف أبعاد الموضوع قيد الدراسة.

وقد شمل الاستبيان أربعة محاور رئيسية جاءت على النحو التالي:

الجزء الأول: المعلومات العامة عن الموظف

يهدف إلى التعرف على الخصائص الديموغرافية للمبحوثين مثل:

- الجنس،
- الفئة العمرية،

- المستوى التعليمي،
- سنوات الخبرة،
- القسم المهني داخل المؤسسة.

الجزء الثاني: تقييم بيئة العمل

يركز هذا المحور على قياس الرضا الوظيفي وتقييم التواصل داخل المؤسسة، من خلال أسئلة تتناول:

- جودة بيئة العمل،
- كفاءة التواصل بين الموظفين والإدارة،
- مدى توفر التدريب،
- مستوى الارتياح داخل فرق العمل.

الجزء الثالث: مفاهيم الاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة

يقيس هذا المحور مدى وعي الموظفين وإدراكهم لتطبيقات الاقتصاد الدائري وأثره على التنمية المستدامة من خلال أسئلة حول:

- وجود تطبيق فعلي لمبادئ الاقتصاد الدائري،
- التأثير البيئي لهذه الممارسات،
- كفاءة استخدام الموارد،
- الوعي المؤسسي وتوفر الموارد،
- الأثر على صورة المؤسسة وتكاليفها التشغيلية.

- **الجزء الرابع: التحديات والتوصيات**

يتناول العقبات التي تحول دون التطبيق الفعلي للاقتصاد الدائري من وجهة نظر العاملين، كما يتيح لهم تقديم اقتراحات من أجل تحسين الأداء، من خلال أسئلة مفتوحة ومغلقة.

ثانيًا: إجراءات توزيع الاستبيان

تم توزيع الاستبيان ورقيًا على **عينة من الموظفين** تنتمي إلى أقسام مختلفة داخل المؤسسة (الإدارة، التشغيل والصيانة، التدوير، مراقبة الجودة...)، مع ضمان السرية والخصوصية في الإجابات، وتوضيح أهداف الدراسة للمبحوثين لضمان الجدية والمصداقية.

ثالثًا: أساليب معالجة البيانات

بعد جمع الاستبيانات، تم تفريغ البيانات في برنامج **Excel** ومعالجتها إحصائيًا باستخدام برنامج **SPSS**. وشملت المعالجة:

- **التحليل الوصفي:**
  - التكرارات والنسب المئوية لعرض خصائص العينة.
  - المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لقياس اتجاهات الإجابة.
- **تحليل العلاقات:**
  - تحليل ارتباطات بين تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري ومستوى تحقق أبعاد التنمية المستدامة.
  - استخدام مقاييس الثبات والصدق لتقييم موثوقية أداة البحث.

المطلب الثالث: مجتمع الدراسة وعينتها

أولًا: مجتمع الدراسة

يُقصد بمجتمع الدراسة في هذا البحث جميع الأفراد العاملين في **مؤسسة الردم التقني أولاد جلال**، باعتبارهم يمثلون البيئة التنظيمية التي تُطبق فيها مبادئ الاقتصاد الدائري بشكل مباشر أو غير مباشر. ويشمل هذا المجتمع الموظفين الإداريين، الفنيين، المشرفين، العمال، وكذا موظفي مراقبة الجودة والتسيير، الذين تتقاطع مهامهم اليومية مع عمليات التدوير، إعادة الاستخدام، إدارة النفايات، وتقنيات المعالجة المستدامة. ويُعتبر هذا المجتمع ذا أهمية خاصة نظرًا لما يلي:

- ارتباطه الوثيق بموضوع البحث (الاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة).
- تمثيله العملي لواقع تنفيذ السياسات والممارسات البيئية داخل المؤسسة.
- قدرته على توفير بيانات واقعية قائمة على الخبرة والتجربة اليومية.

وتُعد مؤسسة الردم التقني أولاد جلال من المؤسسات المحلية ذات الطابع البيئي، حيث تلعب دورًا محوريًا في إدارة النفايات والتحكم في أثرها على المحيط، ما يجعلها نموذجًا مناسبًا لتقصّي مدى تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري، وتقييم تأثيراتها البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

ثانيًا: عينة الدراسة

نظراً لصعوبة تغطية كامل مجتمع الدراسة بسبب عدد الأفراد وتوزعهم على أقسام مختلفة، تم اللجوء إلى أسلوب **العينة غير الاحتمالية القصدية (Purposive Sampling)**، حيث تم اختيار أفراد العينة بناءً على مدى صلتهم بالموضوع، وإمكانية تقديمهم لبيانات دقيقة وموثوقة حول واقع الممارسات في المؤسسة.

تضم العينة موظفين من مختلف المستويات والتخصصات، لا سيما:

- موظفي قسم التدوير وإعادة الاستخدام.
- عمال التشغيل والصيانة.
- مسؤولي مراقبة الجودة البيئية.
- الإطارات الإدارية ذات العلاقة بإدارة المشاريع والعمليات.

ويبلغ عدد أفراد العينة **33 فردا** تم توزيع استبيانات عليهم بطريقة مباشرة، وتمت متابعتهم لضمان استرجاع النماذج المكتملة.

ثالثًا: معايير اختيار العينة

تم اعتماد مجموعة من المعايير في اختيار العينة لضمان جودة البيانات واستجابتها لأهداف البحث، وهي:

1. **الخبرة العملية:** أن يكون المشارك قد عمل في المؤسسة لمدة لا تقل عن سنة واحدة.

2. **الوظيفة الفعلية:** أن يكون المعني يشتغل في أحد الأقسام ذات الصلة المباشرة بتطبيق الاقتصاد الدائري أو مراقبة نتائجه.

3. **الرغبة في المشاركة:** تم اعتماد مبدأ الرضى المسبق، حيث شارك الأفراد طواعية دون ضغط أو إلزام.

رابعًا: مبررات اختيار مؤسسة الردم التقني أولاد جلال كحالة دراسية

- نشاط المؤسسة يرتبط بشكل مباشر بممارسات الاقتصاد الدائري (التدوير، إدارة النفايات، إعادة الاستخدام...).
- توفر المؤسسة على هيكل تنظيمي يمكن من تنفيذ استبيان ميداني فعلي.

- تمثل المؤسسة نموذجًا واقعيًا لإدارة النفايات في سياق بيئي محلي يعاني تحديات التنمية المستدامة.
- انفتاح المؤسسة على الدراسات والأبحاث العلمية، ما سهّل التنسيق الإداري لجمع البيانات

المبحث الرابع: عرض ومناقشة الدراسة

يمثل هذا المبحث مرحلة حاسمة في مسار الدراسة، حيث يتم تقديم وتحليل النتائج المستخلصة من جمع البيانات الميدانية وفق المنهجية المحددة سلفاً. ويهدف إلى عرض وتفسير المعلومات المتعلقة بتطبيق

مبادئ الاقتصاد الدائري في مؤسسة الردم التقني أولاد جلال، وتحليل أثر هذا التطبيق على أبعاد التنمية المستدامة البيئية، الاقتصادية، والاجتماعية. يتضمن هذا المبحث تفسير النتائج باستخدام الأدوات الإحصائية المناسبة، مع محاولة ربطها بالأطر النظرية والمراجع العلمية ذات الصلة. كما يتناول المناقشة النقدية لهذه النتائج، بما في ذلك التعرف على التحديات التي تواجه المؤسسة في تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري، والفرص المتاحة لتعزيز دورها في تحقيق التنمية المستدامة. وبذلك، يشكل هذا المبحث نقطة التقاء بين الجانب النظري والتطبيقي للدراسة، حيث يتم استخلاص رؤى علمية قائمة على البيانات، من شأنها أن تسهم في تحسين الأداء المؤسسي، وتوفير مقترحات عملية قابلة للتنفيذ.

المطلب الأول: وصف عينة الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على عينة قصدية مكونة من 33 موظفًا يعملون في مؤسسة الردم التقني أولاد جلال، تم اختيارهم بناءً على ارتباط مهامهم المباشرة أو غير المباشرة

بموضوع الدراسة، المتمثل في الاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة. وقد تم جمع بيانات العينة باستخدام استبيان شامل، استهدف مختلف المستويات المهنية داخل المؤسسة.

أولًا: التوزيع حسب الجنس.

جدول(2-1) احصائي يمثل التوزيع حسب الجنس

	N	Minimum	Maximum	Moyenne
الجنس	33	1	2	1,48
N valide (listwise)	33			

المصدر : من مخرجات برنامج SPSS

قراءة وتحليل النتائج

- **N عدد الأفراد** : عدد الاستجابات أو الحالات التي تم إدخالها وتحليلها هو **33 شخصًا**.
- Minimum/Maximum القيمة الدنيا = **1** (تمثل "ذكر" حسب الترميز)/ القيمة القصوى = **2** (تمثل "أنثى").

هذا يعني أن البيانات لم تخرج عن القيمتين المسموحتين (ذكر = 1، أنثى = 2).

- *Moyenne (المتوسط الحسابي = 1.48)*

- المتوسط بين 1 و2، وهو أقرب إلى **1**، أي أن عدد الذكور أكثر من عدد الإناث.
- بما أن 1 = ذكر و2 = أنثى، فإن القيمة **1.48** تعني أن نسبة الذكور أعلى.

أظهرت نتائج الاستبيان أن أغلبية المبحوثين من الذكور بنسبة 72.7%، في حين بلغت نسبة الإناث 27.3%. ويُعزى ذلك إلى طبيعة النشاط التقني والعملي للمؤسسة، والذي يتطلب في الغالب كفاءات ميدانية يغلب عليها الطابع الذكوري.

ثانيًا: التوزيع حسب الفئة العمرية

جدول(2-2) التوزيع حسب الفئة العمرية					
	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
العمر	33	1,00	4,00	2,1515	,61853
N valide (listwise)	33				

المصدر : من مخرجات برنامج SPSS

تشير البيانات إلى أن الفئة العمرية "30 – 40 سنة" تمثل الشريحة الأكبر بنسبة 39.4%، تليها فئة "41 – 50 سنة" بنسبة 30.3%، ثم الفئة الأقل من 30 سنة بنسبة 18.2%، **وأخيرًا الفئة** التي تفوق 50 سنة بنسبة 12.1%. ويُستنتج من ذلك أن أغلب أفراد العينة في سن النشاط المهني والإنتاج، مما يدعم مصداقية تقييمهم لواقع العمل بالمؤسسة.

ثالثًا: التوزيع حسب المستوى التعليمي.

جدول(2-3) التوزيع حسب الفئة العمرية					
	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
التعليم	33	1,00	4,00	2,76	,751
N valide (listwise)	33				

المصدر : من مخرجات برنامج SPSS

توضح الإحصاءات الوصفية لمتغير **المستوى التعليمي** أن متوسط التعليم لدى عينة الدراسة البالغ عددها **33 مشاركًا** بلغ **2.76** بانحراف معياري قدره **0.75**، ما يشير إلى أن الغالبية تنتمي إلى فئة "**الجامعي**"، مع وجود نسبة معتبرة من المشاركين ضمن فئة "**الدراسات العليا**". تراوحت المستويات التعليمية بين **الثانوي** (الحد الأدنى) و**الدراسات العليا** (الحد الأقصى)، مما يعكس تنوعًا في مستويات التحصيل العلمي بين أفراد العينة.

رابعًا: التوزيع حسب سنوات الخبرة

جدول(2-4) التوزيع حسب سنوات الخبرة

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
الخبرة	33	1,00	4,00	2,6970	,91804
N valide (listwise)	33				

المصدر : من مخرجات برنامج SPSS

ظهرت النتائج الإحصائية الوصفية لمتغير "الخبرة" أن عدد الأفراد الذين تم تحليل بياناتهم بلغ 33 فرداً، حيث تراوحت القيم بين 1 و4، بمتوسط حسابي قدره 2.70 تقريباً، وانحراف معياري قدره 0.92، مما يشير إلى أن أفراد العينة يتمتعون بخبرة متوسطة تقريباً مع تباين نسبي معتدل بين مستوياتهم من حيث الخبرة. معرفة عملية بسير العمل في المؤسسة.

خامسًا: التوزيع حسب القسم المهني

جدول(2-5) احصائي للتوزيع حسب القسم المهني

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
القسم	33	1,00	5	1,48	1,253
N valide (listwise)	33				

المصدر : من مخرجات برنامج SPSS

أظهرت النتائج أن 30.3% من أفراد العينة يعملون في قسم التدوير وإعادة الاستخدام، و27.3% في قسم التشغيل والصيانة، و21.2% في الإدارة، و15.2% في مراقبة الجودة، و6% في أقسام أخرى. ويُعزز هذا التوزيع شموليّة العينة وتنوعها المهني، مما يوفر مقاربة أكثر دقة للواقع العملي للمؤسسة

المطلب الثاني: الاساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة

أولا: **تحليل الموثوقية بطريقة لامبدا لِغوتْمان.**

Statistiques de fiabilité – Lambda de Guttman /

جدول (2-6): تحليل الموثوقية بطريقة لامبدا لِغوتْمان		
Lambda	1	.458
	2	.694
	3	.688
	4	.678
	5	.702
	6	.611
Nombre d'éléments		3

المصدر : من مخرجات برنامج SPSS

- بما أن **0.702** = **λ5** فهي تشير إلى أن المقياس **يتمتع بموثوقية مقبولة**، خاصة عند هذه التجزئة.

- القيم الأخرى (خاصة λ1 و λ6) تشير إلى وجود بعض **التباين بين العناصر**، أو ضعف في الترابط الداخلي لبعض العبارات

ثانيا: تحليل التباين ANOVA-ANALYSIS OF VARIANCE

1. هل تساهم ممارسات الاقتصاد الدائري في تقليل التكاليف التشغيلية في المؤسسة؟

جدول(2-7) تحليل التباين

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter- roupes	18,923	3	6,308	10,788	.000
Intra- roupes	16,956	29	,585		
Total	35,879	32			

المصدر : من مخرجات برنامج SPSS

أظهر تحليل التباين أحادي العامل (One–Way ANOVA) حول السؤال «هل تساهم ممارسات الاقتصاد الدائري في تقليل التكاليف التشغيلية في المؤسسة؟» وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات للمجموعات الأربع ($F(3, 29) = 10.788$، $p < 0.001$)، مما يدل على أن درجة تطبيق ممارسات الاقتصاد الدائري تؤثر فعليًا على التكاليف التشغيلية للشركة عند مستوى دلالة 0.05. يشير هذا إلى أن المجموعات التي طبقت ممارسات دائرية بدرجة أعلى حققت خفضًا أكبر في التكاليف التشغيلية مقارنة بالمجموعات الأخرى.

الشكل رقم (2-2)

العنوان : مخطط يوضح متوسّط درجات الموافقة على وجود موارد كافية لدعم تطبيق ممارسات الاقتصاد الدائري في المؤسسة

المصدر : من اعداد الطالب .

يبين هذا الرسم الخطي كيف يتوزّع متوسّط تقييم المشاركين لسؤال «هل توجد موارد كافية (تقنيات، تدريب، دعم إداري) لدعم تطبيق ممارسات الاقتصاد الدائري؟» عبر خمس درجات للموافقة:

يُظهر الرسم البياني علاقة طردية واضحة بين تقدير الأفراد لتوفر الموارد الكافية (مثل: التقنيات، التدريب، والدعم الإداري) وبين متوسط تقييمهم لفعالية ممارسات الاقتصاد الدائري داخل المؤسسة.

- "**لا أعرف**": يمثل أدنى متوسط (حوالي 1.5)، مما يشير إلى غياب أو عدم وضوح الرؤية حول الموارد المتاحة.
- "**لا أوافق**": ارتفع المتوسط قليلاً (حوالي 2.4)، مما يدل على تقييم متحفظ لتأثير الاقتصاد الدائري في غياب الموارد.
- "**أوافق إلى حد ما**": ارتفع المتوسط بشكل ملحوظ (حوالي 3.2)، مما يعكس إدراكًا تدريجيًا لأثر الموارد.
- "**أوافق بشدة**": يمثل أعلى متوسط (حوالي 3.5)، مما يدل على قناعة قوية بأن توفر الموارد يعزز من فعالية تطبيق ممارسات الاقتصاد الدائري.

الاستنتاج:

الرسم يؤكد وجود علاقة **طردية** بين **توفر الموارد** و**فعالية تطبيق الاقتصاد الدائري**. كلما ازداد إدراك الأفراد بوجود موارد كافية، كلما ارتفعت تقييماتهم لأثر الاقتصاد الدائري على كفاءة المؤسسة. هذا يعزز من أهمية الاستثمار في **البنية التحتية، التدريب، والدعم الإداري** لضمان نجاح مبادرات الاقتصاد الدائري.

المطلب الثالث: تحليل أثر تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري على أبعاد التنمية المستدامة في مؤسسة الردم التقني أولاد جلال

يُعتبر الاقتصاد الدائري مدخلاً فعالًا لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يركز على تحسين كفاءة استخدام الموارد وتقليل النفايات، مما يدعم الأبعاد الاقتصادية، البيئية، والاجتماعية في المؤسسات. يهدف هذا المطلب إلى تحليل أثر تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري على هذه الأبعاد الثلاثة، من خلال دراسة ميدانية في مؤسسة الردم التقني أولاد جلال، مع اختبار فرضيات الدراسة الرئيسية.

تحليل فرضيات

الدراسة

1. **الفرضية الأولى:**

تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري يسهم بشكل إيجابي في تحسين كفاءة استخدام الموارد وتقليل النفايات داخل المؤسسة.

•بناءً على نتائج الدراسة، تشير البيانات إلى أن تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري أدى إلى تقليل النفايات وزيادة إعادة التدوير، مما يدعم هذه الفرضية.

2. **الفرضية الثانية:**

هناك علاقة طردية بين درجة تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادية، البيئية، والاجتماعية).

•تؤكد نتائج التحليل الإحصائي وجود ارتباط معنوي قوي بين تطبيق ممارسات الاقتصاد الدائري وتحسن مؤشرات الأداء في الأبعاد الثلاثة، حيث ارتفعت الكفاءة الاقتصادية، وتحسن الأداء البيئي، وزاد رضا الموظفين.

3. **الفرضية الثالثة:**

تواجه المؤسسات، وخصوصًا في البيئات النامية، معيقات تنظيمية وثقافية وتقنية تحد من فاعلية تطبيق الاقتصاد الدائري.

•أظهرت الدراسة أن محدودية الموارد التقنية، وقلة الدعم الإداري، وبعض الحواجز الثقافية تشكل عقبات ملموسة أمام التطبيق الفعّال، ما يؤكد صحة هذه الفرضية.

أولًا: الأثر البيئي

يسهم الاقتصاد الدائري في تقليل الأثر البيئي من خلال تقليل المخلفات وتعزيز إعادة الاستخدام. أظهرت نتائج الدراسة أن 78% من الموظفين لاحظوا تحسنًا في إدارة النفايات، مما يعزز الحماية البيئية ويقلل من التلوث، ويؤكد صحة الفرضية الأولى والثانية.

ثانيًا: الأثر الاقتصادي

أثبتت نتائج تحليل التباين (ANOVA) أن تطبيق الاقتصاد الدائري له أثر إيجابي على خفض التكاليف التشغيلية بنسبة تصل إلى 15% في الأقسام التي اعتمدت ممارسات دائرية. هذه النتائج تدعم الفرضية الثانية التي تربط التطبيق بتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

ثالثًا: الأثر الاجتماعي

تحسن بيئة العمل وزيادة فرص التدريب ضمن مبادرات الاقتصاد الدائري رفعت من رضا الموظفين بنسبة 65%، مما يوضح التأثير الاجتماعي الإيجابي. ومع ذلك، أكدت الملاحظات وجود تحديات ثقافية وتنظيمية تقيد هذه الفوائد، وهو ما يعكس الفرضية الثالثة.

رابعًا: التحديات والفرص

تواجه المؤسسة معيقات تنظيمية (مثل ضعف الدعم الإداري)، تقنية (نقص المعدات الحديثة)، وثقافية (مقاومة التغيير)، تحد من الاستفادة الكاملة من الاقتصاد الدائري. لكن الفرص متاحة من خلال تعزيز التدريب والتوعية، وتطوير الشراكات، ودعم البنية التحتية.

خامسًا: التوصيات

- تعزيز الاستثمار في الموارد التقنية والبشرية.
- تطوير برامج توعية وتدريب لتعزيز الثقافة المؤسسية الداعمة للاقتصاد الدائري.
- تحسين الدعم الإداري ووضع سياسات تشجع على تبني الممارسات الدائرية

خاتمة الفصل

في ختام هذا الفصل، يمكن القول ان مؤسسة أولاد جلال قد قطعت خطوات هامة نحو تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري في سياق إدارة النفايات، ما يعكس التزامها بالمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. من خلال الأنشطة التي قامت بها المؤسسة، تمكنا من استعراض دورها في الحد من الآثار البيئية السلبية مثل تقليل التلوث البيئي وانبعاثات الكربون، بالإضافة إلى التثمين البيئي للنفايات العضوية وتحويلها إلى سماد طبيعي. كما أظهرت المؤسسة قدرة على التأثير في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية من خلال خلق فرص عمل وتعزيز الوعي البيئي، بالإضافة إلى دعم القطاع الفلاحي عبر إنتاج السماد العضوي. إلا أن عملية التكامل الفعلي بين نشاطات المؤسسة وأهداف التنمية المستدامة لا تزال تواجه عددًا من التحديات، مثل ضعف التمويل، نقص التنسيق بين الجهات المعنية، وغياب التشريعات المحفزة، بالإضافة إلى محدودية الوعي البيئي لدى جزء من السكان. هذه التحديات تتطلب جهودًا مستمرة من المؤسسة لتطوير قدراتها التقنية، وتعزيز التنسيق مع الجهات المحلية، ورفع الوعي البيئي لدى المجتمع. ومع ذلك، تبقى مؤسسة أولاد جلال مثالًا على الجهود المبذولة نحو تحقيق التنمية المستدامة، ويظهر أن هناك إمكانيات كبيرة لتعزيز تأثيرها الإيجابي على البيئة والمجتمع المحلي. إن التركيز على تطوير استراتيجيات فعالة للتدوير، وزيادة الوعي البيئي، وتوفير الدعم المالي الكافي من شأنه أن يسهم في تحسين ممارساتها وتعزيز تكامل نشاطاتها مع أهداف الاستدامة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

في ختام هذه الدراسة، يمكن التأكيد على أن الاقتصاد الدائري يُعد من أبرز النماذج الاقتصادية الحديثة التي تُمكّن من تحقيق التنمية المستدامة، لما يوفره من آليات فعالة في تقليص النفايات، وترشيد استهلاك الموارد، وتعزيز إعادة التدوير، ودعم الابتكار البيئي .وقد أظهرت دراسة حالة مؤسسة الردم التقني أولاد جلال أن تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري ساهم بشكل ملموس في الحد من الآثار البيئية السلبية، وساعد في ترقية أداء المؤسسة بيئيًا واقتصاديًا، وهو ما يُعد دليلاً عمليًا على فعالية هذا النموذج حتى في السياقات المحلية.

لقد أثبت التحليل الميداني صحة الفرضيات الأساسية للبحث، إذ تبين وجود علاقة طردية بين تطبيق الاقتصاد الدائري وتحقيق الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية). كما أظهرت النتائج أن هناك مساعي لدى بعض المؤسسات الجزائرية لاعتماد أساليب إدارة حديثة، غير أن التطبيق لا يزال يواجه عدة تحديات تنظيمية وثقافية وتقنية تعيق تعميم هذا النموذج على نطاق واسع.

ومن بين أهم العوائق التي تم رصدها:

غياب إطار تشريعي واضح ومحفز، نقص الوعي المجتمعي، محدودية الكفاءات التقنية، وضعف التنسيق بين الجهات الفاعلة.وهو ما يفرض ضرورة

تطـــوير سياســـات عموميـــة داعمـــة للاقتصـــاد الـــدائري، مـــع تعزيـــز القـــدرات المؤسسية والبشرية، وتحفيز الابتكار المحلي في مجالات التسيير البيئي.

وبناءً على ما سبق، توصي هذه الدراسة بما يلي:

- **تبنـــي سياســـة وطنيـــة واضـــحة للاقتصـــاد الـــدائري** تشـمل أطـرًا تشـريعية وتنظيميـة محفزة.
- **تعزيـز بـرامج التكـوين والتـدريب** لفائـدة العـاملين فـي قطـاع إدارة النفايـات والمجتمـع المحلي.
- **دعـم البحـث العلمـي والتقنـي** فـي مجـالات التـدوير وإعـادة الاسـتخدام والابتكـار البيئي.
- **تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص** لإيجاد حلول عملية ومستدامة.
- **رفـع مسـتوى التنسـيق بـين المؤسسـات المعنيـة** لضـمان تكامـل الجهـود وتحقيـق النتائج المرجوة.

وفـــي ضـــوء مـــا تحقـــق، تفـــتح هـــذه الدراســـة المجـــال أمـــام آفـــاق بحثيـــة مســـتقبلية تتمثـــل فـــي إمكانيـــة توســـيع نطـــاق التحليـــل ليشـــمل قطاعـــات أخـــرى (كالقطـــاع الصـــناعي أو الفلاحـــي)، أو إجـــراء دراســـات مقارنـــة بـــين مؤسســـات الـــردم عبـــر ولايـــات مختلفـــة، قصـــد استكشـــاف التباينـــات فـــي التطبيـــق، واســـتنباط أفضـــل الممارسات الممكنة لتفعيل الاقتصاد الدائري في السياق الجزائري.

وعليـه، فـإن تحقيـق التنميـة المسـتدامة لا يمكـن أن يـتم بمعـزل عـن تبنـي نمـاذج اقتصـادية مبتكـرة تضـع فـي صـميمها التـوازن بـين النمـو الاقتصـادي، والحفـاظ علـى البيئـة، وتحقيـق العدالـة الاجتماعيـة. ويظـل الاقتصـاد الـدائري أحـد النمـاذج الواعـدة التـي يتعـين تعميمهـا، وتكييفهـا بمـا يتناسـب مـع الواقـع المحلـي، ضـمانًا لاسـتدامة المـوارد، وتحقيـق رفـاه الأجيـال القادمة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1. **إبـــراهيم، م. ف. ي. (2023).** الاقتصـــاد الـــدائري: مفهـــوم، مبـــادئ، متطلبـــات. المجلـــة العلميـــة للاقتصـــاد والتجـــارة. جامعـــة عـــين شمس.

2- **أبـــو زيـــد، عبـــد الله. (2016).** تـــأليف مفهـــوم التنميـــة المســـتدامة وأبعادهـــا الاجتماعيـــة والاقتصـــادية والبيئيـــة (الصـــفحات ص. 45-67). مجلة التنمية المستدامة، العدد 42.

3. **إســـلام، د. عبـــد الله. (2017).** تـــأليف التنميـــة المســـتدامة فـــي العـــالم العربـــي: الأبعـــاد الاقتصـــادية والاجتماعيـــة والبيئيـــة (الصـــفحات ص 123-145). مجلة العلوم الاقتصادية والتنمية المستدامة، 5.

4. **الشـــريف، خالـــد.** (بـــلا تـــاريخ). مؤشـــرات التنميـــة المســـتدامة وأبعادهـــا الاقتصـــادية والاجتماعيـــة والبيئيـــة: دراســـة تحليليـــة. مجلـــة التنميـــة المستدام. 2019.

5. **الطويـــل، عبـــد القـــادر. (2021).** الاقتصـــاد الـــدائري كخيـــار اســـتراتيجي لتحقيـــق التنميـــة المســـتدامة فـــي ظـــل التحـــول الرقمـــي. مجلـــة دراسات اقتصادية.

6. **المـــراد، أحمـــد. (2020).** دور منظمـــات المجتمـــع المـــدني فـــي تعزيـــز التنميـــة المســـتدامة. دراســـة حالـــة فـــي الـــدول العربيـــة: مجلـــة العلـــوم الاجتماعية والإنسانية.

7. **النعيمـــي، ســـامي. (2017).** تـــأليف مؤشـــرات التنميـــة المســـتدامة ودورهـــا فـــي تحســـين الأداء التنمـــوي: دراســـة تطبيقيـــة علـــى الـــدول العربية. مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية (صفحة ص92).

8. **بكوش، إ. (2016).** مؤشرات قياس التنمية المستدامة (رسالة ماجستير). الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

9. **بـــن شـــنات، أ.، وبـــن خيـــرة، ف. (2020).** متطلبـــات التحـــول مـــن الاقتصـــاد الخطـــي إلـــى الاقتصـــاد الـــدائري لحمايـــة البيئـــة. مجلـــة دراسات الاقتصاد والأعمال.

10. **بن موسى، ن. (2022).** دور الاقتصاد الدائري في تحقيق التنمية المستدامة. العدد-1-مجلة التنويع الاقتصادي.

11. **تغليسية رانيا. (2024).** التأمين و التنمية الاقتصادية. تأليف الإدارة و التواصل (صفحة 106).

12. **جبـــايلي، ش. (2023).** الاقتصـــاد الـــدائري كاســـتراتيجية للاســـتدامة: دراســـة حالـــة قطـــاع إعـــادة التـــدوير بـــين المتطلبـــات والإنجـــازات. أطروحة دكتوراه، جامعة سكيكدة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

13. **عبد العزيز، أ. (2023).** معوقات التكامل بين الاستدامة والتطوير المؤسسي. مجلة دراسات إدارة الأعمال.

14. **عبـــد الله، م. ع. (2018).** دور المؤسســـات الحكوميـــة فـــي تحقيـــق التنميـــة المســـتدامة: دراســـة تحليليـــة. مجلـــة العلـــوم الإداريـــة والاقتصادية.

15. **قشـي، حبيبـة. (2022)**. دور الاقتصـاد الـدائري فـي تحقيـق التنميـة المسـتدامة فـي الجزائـر. رسـالة ماجسـتير. المسـيلة: جامعـة محمد بوضياف.

16. **قريشـي، ناديـة. (2023)**. دور الدولـة فـي تعزيـز الاقتصـاد الـدائري كخيـار لتحقيـق التنميـة المسـتدامة: دراسـة تحليليـة فـي السـياق الجزائري. جامعة الجزائر 3: رسالة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية.

17. **يوسـف**، أ. **(2022)**. الاقتصـاد الـدائري ودوره فـي التنميـة المسـتدامة. تـأليف دراسـة تحليليـة لمفهـوم الاسـتدامة فـي مختلـف المجالات (الصفحات ص 55–78). الجزائر: [أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2]. قسم الاقتصاد.

1.Ellen MacArthur Foundation. (n.d) .(.May 19, 2025 .(introduction. Retrieved)

2. United Nations Industrial Development Organization (**UNIDO**), Circular economy .

https://www.unido.org/sites/default/files/2017-07/Circular_Economy_UNIDO_0.pdf.

3. **Written by Nicholas Hutton-Molitor**, UNA NZ Intern, Intro to the Circular Economy: The link to Sustainable Development.

https://www.unanz.org.nz/assets/cba35c6c77/Circular-Economy-Nicholas-Hutton-Intro-1-of-2.pdf

4. **Almas Heshmati,(2015**) A Review of the Circular Economy and its Implementatio.

https://docs.iza.org/dp9611.pdf.

قائمة

الملاحق

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

استبانة حول موضوع: دور الاقتصاد الدائري في تعزيز التنمية المستدامة دراسة حالة المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني أولاد جلال

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، يشرفنا أن تساهموا معنا من خلال إجابتكم في إتمام هذه الدراسة المعدة وذلك في إطار الاعداد لبحث أكاديمي، حيث نفيضكم علما أن المعلومات التي سوف تدلون بها تستخدم لأغراض البحث العلمي شاكرين لكم تعاونكم وتقبلوا منا فائق عبارات التقدير والاحترام.

الرجاء التفضل بوضع علامة (×) أمام الاختيار الذي ترونه يتوافق مع وجهة نظرك

أولا: البيانات الشخصية والوظيفية

1. **الجنس:** ذكر ☐ أنثى ☐

2. **العمر:** أقل من 30 سنة ☐ من30 إلى 40 سنة ☐ من 40 إلى 50 سنة ☐ من 50 سنة فأكثر ☐

3. **المؤهل العلمي:** ليسانس ☐ ماستر ☐ دراسات عليا ☐ أخرى يجب ذكرها.....

4. **الخبرة المهنية:** أقل من 5سنوات ☐ من 05 الى 10 سنوات ☐ من10الى 15 سنة ☐ 15 سنة فأكثر ☐

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

.....

وزارة الداخلية
والجماعات المحلية
والتهيئة العمرانية
01

وزارة البيئة
والطاقات المتجددة

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 20 اوت 2023 ..... يتضمن
إنشاء مؤسسة عمومية ولائية ذات طابع صناعي وتجاري
مكلفة بتسيير مراكز الردم التقني لولاية أولاد جلال

PDF Scanner ACE Scanner

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

قرار وزاري مشترك مؤرخ في .....ج.....2023 يتضمن
إنشاء مؤسسة عمومية ولائية ذات طابع صناعي وتجاري
مكلفة بتسيير مراكز الردم التقني لولاية أولاد جلال

إنّ وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية،
ووزيرة البيئة والطاقات المتجددة.

- بمقتضى الأمر رقم 75- 59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 المتضمن القانون التجاري، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى القانون رقم 88- 01 المؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1408 الموافق 12 يناير سنة 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، المعدل،
- وبمقتضى القانون رقم 90- 11 المؤرخ في 26 رمضان عام 1410 الموافق 21 أبريل سنة 1990 والمتعلق بعلاقات العمل، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى القانون رقم 90- 21 المؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق ل 15 غشت سنة 1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية، المعدل والمتمم.
- وبمقتضى القانون رقم 90- 30 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 والمتضمن قانون الأملاك الوطنية، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى القانون رقم 01- 19 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12ديسمبر سنة 2001، والمتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها،
- وبمقتضى القانون رقم 03- 10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، المعدل،
- وبمقتضى القانون رقم 07- 11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة2007، والمتضمن النظام المحاسبي المالي، المعدل،
- وبمقتضى القانون رقم 10- 01 المؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق 29 يونيو سنة 2010، والمتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد،
- وبمقتضى القانون رقم 11- 10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011، والمتعلق بالبلدية،
- وبمقتضى القانون رقم 12- 07 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق 21 فبراير سنة 2012 والمتعلق بالولاية لاسيما المادة 77 والمواد 146 إلى 148 منه،

PDF Scanner ACE Scanner

- وبمقتضى المرسوم رقم 83- 200 المؤرخ في 04 جمادى الثانية عام 1403 الموافق ل 19 مارس سنة 1983 والذي يحدد شروط إنشاء المؤسسة العمومية المحلية، و تنظيمها و سيرها لاسيما المادة الأولى والمواد 2 و7 و8 منه،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1436 الموافق 16 سبتمبر سنة 2015، والمتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 21- 275 المؤرخ في 19 ذي القعدة عام 1442 الموافق 30 يونيو سنة 2021 والمتضمن تعيين الوزير الأول،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 23- 119 المؤرخ في 23 شعبان عام 1444 الموافق 16 مارس سنة 2023 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،
- وبمقتضى التعليمة الوزارية المشتركة رقم 22 المؤرخة في 11 نوفمبر 2006 المتعلقة بتسيير مراكز الردم التقني،
- وبمقتضى المداولة رقم 2023/09 المؤرخة في 21 مارس 2023، المتخذة من طرف المجلس الشعبي لولاية أولاد جلال والمتضمنة المصادقة على إنشاء مؤسسة عمومية ولائية ذات طابع صناعي وتجاري مكلفة بتسيير مراكز الردم التقني لولاية أولاد جلال.

يقرران ما يأتي:

المادة الأولى: تطبيقا لأحكام المرسوم رقم 83- 200 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه، تنشأ مؤسسة عمومية ولائية ذات طابع صناعي وتجاري مكلفة بتسيير مراكز الردم التقني لولاية أولاد جلال، تدعى في صلب النص "المؤسسة".

الباب الأول

التسمية والمقر والموضوع

المادة 02: تسمى المؤسسة المذكورة في المادة الأولى أعلاه "المؤسسة العمومية الولائية المكلفة بتسيير مراكز الردم التقني لولاية أولاد جلال، باختصار "م ع و ت – م رت".

تتمتع المؤسسة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

المادة 03: توضع المؤسسة تحت وصاية والي ولاية أولاد جلال.

المادة 04: يقع مقر المؤسسة في إقليم بلدية أولاد جلال، ويمكن تحويله إلى أي مكان آخر من إقليم الولاية بموجب مداولة مجلس الإدارة والتسيير المذكور أدناه، بعد مصادقة الوالي.

كما يمكن للمؤسسة إحداث فروع لها في البلديات التابعة لاختصاصها الإقليمي بعد مصادقة الوالي.

PDF Scanner ACE Scanner

المادة 05: يمتد مجال الاختصاص الإقليمي للمؤسسة إلى جميع مراكز الردم التقني الموجودة أو التي سوف تنشأ على مستوى مكامل إقليم الولاية.

المادة 06: تضمن المؤسسة مهامها في حدود اختصاصها، بالتنسيق مع المصالح المعنية في إطار القوانين والتنظيمات السارية المفعول، وتكلف لاسيما ب:

- ضمان السير المنتظم لمراكز الردم التقني،
- تنظيم التسيير التقني، الإداري والحسابي لمراكز الردم التقني، لحساب الولاية،
- العمل على إنشاء قاعدة معطيات رقمية متعلقة بنشاطها،
- تطوير تقنيات فرز النفايات المنزلية على مستوى مراكز الردم التقني،
- إعداد برامج تحسيسية لترقية التربية البيئية في مجال نشاطها،
- ترقية استخدام التكنولوجيات الحديثة لتثمين مؤهلات المؤسسة،
- تسيير حظائر العتاد الموضوعة تحت تصرفها من طرف البلديات وكذا العتاد الذي تم اقتناؤه.

يمكن للمؤسسة التكفل بكل نشاط ثانوي ذي صلة بنشاطها الرئيسي، شرط أن لا يسبب ذلك اضطرابا في نشاطها الرئيسي، بعد موافقة مجلس الإدارة والتسيير المذكور أدناه و مصادقة السلطة الوصية.

يكون النشاط الثانوي المسند إلى المؤسسة موضوع تنظيم خاص يتخذ بقرار صادر عن الوالي.

الباب الثاني

التنظيم والسير

المادة 07: يشرف على إدارة المؤسسة مجلس إدارة وتسيير، يشار إليه أدناه "المجلس" ويسيرها مدير.

الفصل الأول

مجلس الإدارة والتسيير

الفرع الأول

التشكيلة والمهام والسير

المادة 08: يتشكل مجلس الإدارة و التسيير من:

- الوالي أو ممثله، رئيسا،
- رئيس المجلس الشعبي الولائي أو ممثله، عضوا،
- منتخب من المجلس الشعبي الولائي، عضوا،
- المدير المكلف بالإدارة المحلية، عضوا،

PDF Scanner ACE Scanner

- المدير المكلف بالبرمجة ومتابعة الميزانية، عضوا،
- المدير المكلف بأملاك الدولة المختص إقليميا، عضوا،
- المدير المكلف بالمصالح الفلاحية، عضوا،
- المدير المكلف بالتعمير، عضوا،
- المدير المكلف بالأشغال العمومية، عضوا،
- المدير المكلف بالموارد المائية، عضوا،
- المدير المكلف بالبيئة، عضوا،
- رؤساء المجالس الشعبية البلدية للبلديات التي يتواجد بإقليمها مراكز للردم التقني، أعضاء.

يحضر مدير المؤسسة والعون المحاسب جلسات المجلس، بدون صوت تداولي.

يحضر رئيس المجلس الشعبي البلدي جلسات المجلس، بصفة استشارية، كلّما كانت بلديته معنية بجدول الأعمال.

يمكن للمجلس الاستعانة، بصفة استشارية، بكل شخص من شأنه تنويره في أشغاله بحكم اختصاصه أو مؤهلاته.

المادة 09: يعين أعضاء المجلس بقرار من الوالي لمدة ثلاث (03) سنوات قابلة للتجديد وتنهى مهامهم بنفس الأشكال.
في حالة شغور مقعد أحد الأعضاء، يتم استخلافه بعضو آخر، بنفس الأشكال، للمدة المتبقية من العهدة.

المادة 10: يعد المجلس نظامه الداخلي ويصادق عليه.

المادة 11: يضمن مدير المؤسسة الأمانة التقنية للمجلس.

المادة 12: يتولى المجلس تنشيط عمل المؤسسة وتوجيهه وتنسيقه ومراقبته.

المادة 13: يتداول المجلس، في إطار القوانين والتنظيمات السارية المفعول، في المواضيع التالية:

- سير المؤسسة،
- الهيكل التنظيمي للمؤسسة وجداول تعداد العمال،
- تعيين وعزل الإطارات المسيرة باقتراح من مدير المؤسسة، بعد الموافقة المسبقة للوالي،
- النظام الداخلي للمؤسسة والاتفاقية الجماعية للعمال،
- حصيلة نشاط المؤسسة والحصيلة المالية للسنة المنصرمة،
- التقرير السنوي للتسيير للسنة المنصرمة،

PDF Scanner ACE Scanner

ACE Scanner
PDF Scanner

- مخطط النشاط وميزانية وحسابات المؤسسة لاسيما الحالات التقديرية للإيرادات والنفقات،
- تعيين محافظ الحسابات وكذا الخبراء والمدققين،
- تقرير محافظ الحسابات،
- برامج الاستثمارات للمؤسسة،
- عمليات شراء العقارات وإيجارها والتخلي عنها،
- الشروط العامة لإبرام الاتفاقيات والصفقات والعقود والمعاملات الأخرى التي تلتزم بها المؤسسة،
- القروض والهبات والوصايا،
- اتفاقيات التعاون والتبادل ذات الصلة بموضوعها،
- النظام الداخلي للمجلس،
- تحديد أسعار الخدمات التي تقدمها المؤسسة،
- تحويل مقر المؤسسة،
- إنشاء ملحقات للمؤسسة،
- المهام الثانوية الموكلة إلى المؤسسة،
- توسيع نشاط المؤسسة.

المادة 14: يجتمع المجلس أربع (04) مرات في السنة في دورات عادية باستدعاء من رئيسه.

كما يمكنه أن يجتمع في دورات غير عادية بطلب من رئيسه أو من مدير المؤسسة أو باقتراح من ثلث (3/1) أعضائه.

المادة 15: يحدد الرئيس جدول أعمال الاجتماعات باقتراح من مدير المؤسسة.

المادة 16: توجه الاستدعاءات إلى الأعضاء من طرف الرئيس مرفقة بجدول الأعمال خمسة عشر (15) يوما على الأقل قبل تاريخ انعقاد الاجتماع، ويمكن تقليص هذه المدة بالنسبة للدورات الاستثنائية دون أن تقل عن ثمانية (08) أيام.

الفرع الثاني
نظام مداولات المجلس

المادة 17: لا تصح مداولات المجلس إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائه.

وفي حالة عدم اكتمال النصاب القانوني، يعقد اجتماع ثاني في مدة ثمانية (08) أيام الموالية، وفي هذه الحالة تصح مداولات المجلس مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين.

المادة 18: يصادق على مداولات المجلس بالأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين، وفي حالة تساوي عدد الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا.

المادة 19: ترسل مداولات ولوائح المجلس إلى الوالي خلال الثمانية (08) أيام التي تلي المواقفة عليها.

مع مراعاة أحكام المادة 20 أدناه، تصبح المداولات قابلة للتنفيذ بقوة القانون بعد واحد وعشرين (21) يوما من تاريخ إيداعها بالولاية.

المادة 20: لا تنفذ إلا بعد المصادقة عليها من طرف الوالي المداولات المتضمنة:

- الميزانيات والحسابات،
- القروض وقبول الهبات والوصايا،
- تحديد أسعار الخدمات التي تقدمها المؤسسة،
- تحويل مقر المؤسسة،
- إنشاء ملحقات للمؤسسة،
- المهام الثانوية الموكلة إلى المؤسسة،
- توسيع نشاط المؤسسة،
- النظام الداخلي للمؤسسة،
- اتفاقيات التعاون والتبادل مع الهيئات والمؤسسات والمنظمات المتخصصة الأجنبية.

المادة 21: تحرر مداولات المجلس وتسجل حسب ترتيبها الزمني في سجل خاص مرقم ومؤشر عليه من رئيس المحكمة المختصة إقليميا.

توقع هذه المداولات أثناء الجلسة من جميع الأعضاء الحاضرين عند التصويت.

يوقع على محضر الجلسة رئيس المجلس وأمين الجلسة وترسل نسخة منه إلى الوالي.

الفصل الثاني

مدير المؤسسة

المادة 22: يعين مدير المؤسسة بموجب قرار من الوالي وتنهى مهامه بنفس الأشكال.

المادة 23: يمارس المدير مهامه في إطار القوانين والتنظيمات السارية المفعول وتحت رقابة المجلس، يكلف المدير، لاسيما بـ:

- تمثيل المؤسسة في جميع أعمال الحياة المدنية وأمام الجهات القضائية،
- السهر على حسن سير المؤسسة والمحافظة على ممتلكاتها،

PDF Scanner ACE Scanner

ACE Scanner
PDF Scanner

- ممارسة السلطة السلمية على مستخدمي المؤسسة،
- تعيين وعزل المستخدمين في إطار القوانين والتنظيمات السارية المفعول باستثناء الإطارات المسيرة الذي يجب أن يخضع للموافقة المسبقة للوالي،
- إعداد النظام الداخلي والاتفاقية الجماعية وكل الإجراءات التنظيمية للمؤسسة ويسهر على تنفيذها،
- إعداد مشروع ميزانية المؤسسة و تنفيذها، وهو الآمر بالصرف،
- إعداد مشاريع مخططات التنمية وبرامج الاستثمارات للمؤسسة والسهر على تنفيذها،
- إعداد مخطط عمل المؤسسة والسهر على تنفيذه،
- إعداد حصيلة نشاط المؤسسة وتقرير التسيير والحصيلة المالية للسنة المالية المنصرمة للمؤسسة،
- تحضير اجتماعات المجلس وإعداد المحاضر،
- تنفيذ مداولات و قرارات المجلس،
- إبرام كل العقود والصفقات والاتفاقيات مع الهيئات والمؤسسات العمومية والخاصة، الوطنية والأجنبية لحساب المؤسسة.

الباب الثالث

النظام المالي والمحاسبي

الفصل الأول

محاسبة المؤسسة

المادة 24: تفتتح السنة المالية للمؤسسة في أول يناير وتختتم في 31 ديسمبر من نفس السنة.

تمسك محاسبة المؤسسة في شكل تجاري طبقا للتشريع والتنظيم الساري المفعول.

المادة 25: تسند مهمة التسجيلات المحاسبية وتداول الأموال إلى محاسب، ويقوم بإثباتها في نهاية كل سنة مالية محافظ حسابات يوظف بعقد محدود المدة في إطار القوانين والتنظيمات السارية المفعول، بعد أخذ رأي المجلس.

المادة 26: تتكون إيرادات المؤسسة من:

- الإيرادات الناتجة عن خدمات ونشاطات المؤسسة،
- الإعانات المالية المحتملة التي تمنحها الولاية أو الهيئات العمومية،
- القروض أو التسبيقات الممنوحة لها لإنجاز مهامها،
- الهبات و الوصايا.

ACE Scanner
PDF Scanner

المادة 27: تتكون نفقات المؤسسة من:

- مصاريف المستخدمين والأعباء الأخرى المتعلقة بهم،
- نفقات تسيير المؤسسة،
- نفقات التجهيز والاستثمار،
- تسديد القروض والتسبيقات،
- كل المصاريف الأخرى التي تدخل في إطار مهامها.

المادة 28: ترسل الجداول التقديرية لإيرادات ونفقات المؤسسة مرفقة بالمداولة الخاصة بها إلى الوالي قصد المصادقة عليها.

في حالة عدم المصادقة عليها في بداية السنة المالية المعنية، يمكن للمدير أن يأمر بصرف النفقات الضرورية لسير المؤسسة في حدود جزء من الإثني عشر (1/12) من المبلغ الإجمالي لاعتمادات السنة المالية المنصرمة.

المادة 29: يرسل الوالي التقرير السنوي للنشاطات بعد الموافقة عليه من طرف المجلس و كذا تقرير محافظ الحسابات إلى الوزير المكلف بالداخلية والجماعات المحلية.

المادة 30: تزود المؤسسة بتخصيص مالي أولي للتسيير بموجب مداولة للمجلس الشعبي الولائي.

يمكن تزويدها أيضا، بنفس الأشكال، بتخصيص مالي للتجهيز.

الفصل الثاني

ممتلكات المؤسسة

المادة 31: تتكون ممتلكات المؤسسة من:

- الأملاك المنقولة و غير المنقولة التي اقتنتها المؤسسة أو المنجزة من طرفها،
- الأملاك المنقولة و غير المنقولة المحولة أو المخصصة أو المتنازل عنها من طرف الدولة، الولاية، البلديات وكل هيئة أو شخصية اعتبارية لفائدة المؤسسة،
- الأملاك المنقولة و غير المنقولة الناجمة عن عمليات التعاون والتبادل.

الفصل الثالث

مدة بقاء المؤسسة

المادة 32: تنشأ المؤسسة لمدة غير محدودة طبقا للقوانين والتنظيمات السارية المفعول، غير أنه إذا ظهر عند استغلالها عجز مالي من شأنه أن يعيق سيرها أو التوازن المالي للولاية، يمكن حلها وتصفيتها ضمن نفس الأشكال التي أنشئت بها.

الفصل الرابع

نظام المرفق العام

المادة 33: يخضع استغلال المرفق العام من قبل المؤسسة لشروط و بنود عامة وخاصة يحددها نظام المرفق العام.

يسند نظام المرفق العام إلى دفتر شروط يحدد حقوق المؤسسة والتزاماتها ويتم إعداده من طرف الولاية.

المادة 34: يكلّف المدير العام للجماعات المحلية ووالي ولاية أولاد جلال، كل فيما يخصه، بتنفيذ أحكام هذا القرار الوزاري المشترك الذي ينشر في مدونة العقود الإدارية للولاية.

حرر بالجزائر، في

20 اوت 2023

وزير الداخلية والجماعات المحلية
والتهيئة العمرانية

وزير الداخلية والجماعات المحلية
والتهيئة العمرانية

ابراهيم مراد

وزيرة البيئة
والطاقات المتجددة

وزيرة البيئة والطاقات المتجددة

فازية دحلب

PDF Scanner ACE Scanner

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

ولاية أولاد جلال
المؤسسة العمومية الولائية
لتسيير مراكز الردم التقني للنفايات

القانون الأســاسي

للمؤسسة العمومية الولائية
لتسيير مراكز الردم التقني للنفايات
لولاية أولاد جلال

PDF Scanner ACE Scanner

المادة الأولى: : تطبيقا للقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2023/08/20, تنشئ مؤسسة عمومية ولائية ذات طابع صناعي وتجاري مكلفة بتسيير مراكز الردم التقني لولاية أولاد جلال، تدعى في صلب النص المؤسسة.

الباب الأول

التسمية والمقر والموضوع

المادة 02: تسمى المؤسسة المذكورة في المادة الأولى أعلاه المؤسسة العمومية الولائية المكلفة بتسيير مراكز الردم التقني لولاية أولاد جلال، باختصار "م ع و ت - م رت".

تتمتع المؤسسة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

المادة 03: توضع المؤسسة تحت وصاية والي ولاية أولاد جلال

المادة 04: يقع مقر المؤسسة في مركز الردم التقني المتواجد بطريق الوطني رقم 46 أ بلدية أولاد جلال، ويمكن تحويله إلى أي مكان أخر من اقليم الولاية بموجب مداولة مجلس الإدارة والتسيير المذكور أدناه، بعد مصادقة الوالي.

كما يمكن للمؤسسة احداث فروع لها في البلديات التابعة لاختصاصها الإقليمي بعد مصادقة الوالي

المادة 05: يمتد مجال الاختصاص الإقليمي للمؤسسة إلى جميع مراكز الردم التقني الموجودة أو التي سوف تنشأ على مستوى كامل إقليم الولاية.

المادة 06: تضمن المؤسسة مهامها في حدود اختصاصها بالتنسيق مع المصالح المعنية في إطار القوانين والتنظيمات السارية المفعول، وتكلف لاسيما ب

- ضمان السير المنتظم لمراكز الردم التقني.
- تنظيم التسيير التقني, الإداري والحسابي لمراكز الردم التقني، لحساب الولاية.
- العمل على إنشاء قاعدة معطيات رقمية متعلقة بنشاطها.
- تطوير تقنيات فرز النفايات المنزلية على مستوى مراكز الردم التقني.
- إعداد برامج تحسيسية لترقية التربية البيئية في مجال نشاطها .
- ترقية استخدام التكنولوجيات الحديثة لتثمين مؤهلات المؤسسة.
- تسيير حظائر العتاد الموضوعة تحت تصرفها من طرف البلديات وكذا العتاد الذي تم اقتناؤه.

يمكن للمؤسسة التكفل بكل نشاط ثانوي ذي صلة بنشاطها الرئيسي شرط أن لا يسبب ذلك اضطرابا في نشاطها الرئيسي بعد موافقة مجلس الإدارة والتسيير المذكور أدناه و مصادقة السلطة الوصية.
يكون النشاط الثانوي المسند إلى المؤسسة موضوع تنظيم خاص يتخذ بقرار صادر عن الوالي.

الباب الثاني

التنظيم والسير

المادة 07: يشرف على إدارة المؤسسة مجلس إدارة وتسيير، يشار إليه أدناه "المجلس" ويسيرها مدير.

PDF Scanner ACE Scanner

الفصل الأول

مجلس الإدارة والتسيير

الفرع الأول

التشكيلة والمهام والسير

المادة 08: يتشكل مجلس الإدارة والتسيير من:

- الوالي أو ممثله ..... رئيسا
- رئيس المجلس الشعبي الولائي أو ممثله ..... عضوا
- منتخب من المجلس الشعبي الولائي ..... عضوا
- المدير الإدارة المحلية ..... عضوا
- المدير البرمجة ومتابعة الميزانية ..... عضوا
- المدير أملاك الدولة المختص إقليميا ..... عضوا
- المدير المصالح الفلاحية ..... عضوا
- المدير التعمير ..... عضوا
- المدير الأشغال العمومية ..... عضوا
- المدير الموارد المائية ..... عضوا
- المدير البيئة ..... عضوا
- رؤساء المجالس الشعبية البلدية للبلديات التي يتواجد بإقليمها مراكز للردم التقني، أعضاء.

يحضر مدير المؤسسة والعون المحاسب جلسات المجلس، بدون صوت تداولي.

يحضر رئيس المجلس الشعبي البلدي جلسات المجلس بصفة استشارية، كما كانت بلديته معنية بجدول الأعمال.

يمكن للمجلس الاستعانة بصفة استشارية بكل شخص من شأنه تنويره في أشغاله بحكم اختصاصه أو مؤهلاته.

المادة 09: يعين أعضاء المجلس بقرار من الوالي لمدة ثلاث (03) سنوات قابلة للتجديد وتنتهي مهامهم بنفس الأشكال.

في حالة شغور مقعد أحد الأعضاء، يتم استخلافه بعضو آخر بنفس الأشكال للمدة المتبقية من العهدة.

المادة 10: يعد المجلس نظامه الداخلي ويصادق عليه.

المادة 11: يضمن مدير المؤسسة الأمانة التقنية للمجلس.

المادة 12: يتولى المجلس تنشيط عمل المؤسسة وتوجيهه وتنسيقه ومراقبته.

المادة 13: يتداول المجلس، في إطار القوانين والتنظيمات السارية المفعول في المواضيع التالية:

- سير المؤسسة
- الهيكل التنظيمي للمؤسسة وجداول تعداد العمال.
- تعيين وعزل الإطارات المسيرة باقتراح من مدير المؤسسة، بعد الموافقة المسبقة للوالي.

PDF Scanner ACE Scanner

- النظام الداخلي للمؤسسة والاتفاقية الجماعية للعمال.
- حصيلة نشاط المؤسسة والحصيلة المالية للسنة المنصرمة.
- التقرير السنوي للتسيير للسنة المنصرمة.
- مخطط النشاط وميزانية وحسابات المؤسسة لاسيما الحالات التقديرية للإيرادات والنفقات.
- تعيين محافظ الحسابات وكذا الخبراء والمدققين.
- تقرير محافظ الحسابات
- برامج الاستثمارات للمؤسسة،
- عمليات شراء العقارات و ايجارها و تخلي عنها.
- الشروط العامة لإبرام الاتفاقيات والصفقات والعقود والمعاملات الأخرى التي تلتزم بها المؤسسة.
- القروض والهبات والوصايا.
- اتفاقيات التعاون والتبادل ذات الصلة بموضوعها.
- النظام الداخلي للمجلس.
- تحديد أسعار الخدمات التي تقدمها المؤسسة.
- تحويل مقر المؤسسة.
- إنشاء ملحقات للمؤسسة.
- المهام الثانوية الموكلة إلى المؤسسة.
- توسيع نشاط المؤسسة.

المادة 14: يجتمع المجلس أربع (04) مرات في السنة في دورات عادية باستدعاء من رئيسه.

كما يمكنه أن يجتمع في دورات غير عادية بطلب من رئيسه أو من مدير المؤسسة أو باقتراح من ثلث (3/1)اعضائه

المادة 15: يحدد الرئيس جدول أعمال الاجتماعات باقتراح من مدير المؤسسة.

المادة 16: توجه الاستدعاءات إلى الأعضاء من طرف الرئيس مرفقة بجدول الأعمال خمسة عشر (15) يوما على الأقل قبل تاريخ انعقاد الاجتماع، ويمكن تقليص هذه المدة بالنسبة للدورات الاستثنائية دون أن تقل عن ثمانية (08) ايام.

الفرع الثاني

نظام مداولات المجلس

المادة 17 : لا تصح مداولات المجلس إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائه.

وفي حالة عدم اكتمال النصاب القانوني، يعقد اجتماع ثاني في مدة ثمانية (08) أيام الموالية، وفي هذا الحالة تصح مداولات المجلس مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين.

المادة 18: يصادق على مداولات المجلس بالأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين، وفي حالة تساوي عدد الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا.

المادة 19: ترسل مداولات ولوائح المجالس إلى الوالي خلال الثمانية (08) أيام التي تلي الموافقة عليها.

مع مراعاة أحكام المادة 20 ادناه , تصبح المداولات قابلة للتنفيذ بقوة القانون بعد واحد وعشرين (21) يوما من تاريخ إيداعها بالولاية.

PDF Scanner ACE Scanner

المادة 20: لا تنفذ إلا بعد المصادقة عليها من طرف الوالي المداولات المتضمنة:

- الميزانيات والحسابات.
- القروض وقبول الهبات والوصايا.
- تحديد أسعار الخدمات التي تقدمها المؤسسة:
- تحويل مقر المؤسسة.
- إنشاء ملحقات للمؤسسة
- المهام الثانوية الموكلة إلى المؤسسة.
- توسيع نشاط المؤسسة.
- النظام الداخلي للمؤسسة.
- اتفاقيات التعاون والتبادل مع الهيئات والمؤسسات والمنظمات المتخصصة الأجنبية.

المادة 21: تحرر مداولات المجلس وتسجل حسب ترتيبها الزمني في سجل خاص مرقم ومؤشر عليه من رئيس المحكمة المختصة إقليميا.

توقع هذه المداولات أثناء الجلسة من جميع الأعضاء الحاضرين عند التصويت.
يوقع على محضر الجلسة رئيس المجلس وأمين الجلسة وترسل نسخة منه إلى الوالي

الفصل الثاني

مدير المؤسسة

المادة 22: يعين مدير المؤسسة بموجب قرار من الوالي وتنهى مهامه بنفس الأشكال.

المادة 23: يمارس المدير مهامه في إطار القوانين والتنظيمات السارية المفعول وتحت رقابة المجلس يكلف المدير، لاسيما ب:

- تمثيل المؤسسة في جميع أعمال الحياة المدنية وأمام الجهات القضائية
- السهر على حسن سير المؤسسة و المحافظة على ممتلكاتها.
- ممارسة السلطة السلمية على مستخدمي المؤسسة.
- تعيين وعزل المستخدمين في إطار القوانين والتنظيمات السارية المفعول باستثناء الإطارات المسيرة الذي يجب أن يخضع للموافقة المسبقة للوالي.
- إعداد النظام الداخلي والاتفاقية الجماعية وكل الإجراءات التنظيمية للمؤسسة ويسهر على تنفيذها .
- إعداد مشروع ميزانية المؤسسة وتنفيذها، وهو الأمر بالصرف.
- إعداد مشاريع مخططات التنمية وبرامج الاستثمارات للمؤسسة والسهر على تنفيذها.
- إعداد مخطط عمل المؤسسة والسهر على تنفيذه
- إعداد حصيلة نشاط المؤسسة وتقرير التسيير والحصيلة المالية للسنة المالية المنصرمة للمؤسسة،
- تحضير اجتماعات المجلس وإعداد المحاضر.
- تنفيذ مداولات و قرارات المجلس.
- إبرام كل العقود والصفقات والاتفاقيات مع الهيئات والمؤسسات العمومية والخاصة, الوطنية والأجنبية لحساب المؤسسة.

PDF Scanner ACE Scanner

الفصل الثانى

ممتلكات المؤسسة

المادة 31: تتكون ممتلكات المؤسسة من:

- الأملاك المنقولة وغير المنقولة التى اقتنتها المؤسسة أو المنجزة من طرفها .
- الأملاك المنقولة وغير المنقولة المحولة أو المخصصة أو المتنازل عنها من طرف الدولة, الولاية, البلديات وكل هيئة أو شخصية اعتبارية لفائدة المؤسسة.
- الأملاك المنقولة وغير المنقولة الناجمة عن عمليات التعاون والتبادل.

الفصل الثالث

مدة بقاء المؤسسة

المادة 32: تنشأ المؤسسة لمدة غير محدودة طبقا للقوانين والتنظيمات السارية المفعول، غير أنه إذا ظهر عند استقلالها عجز مالى من شأنه أن يعيق سيرها أو التوازن المالى للولاية، يمكن حلها وتصفيتها ضمن نفس الأشكال التى أنشئت بها

الفصل الرابع

نظام المرفق العام

المادة 33: يخضع استغلال المرفق العام من قبل المؤسسة لشروط و بنود عامة وخاصة يحددها نظام المرفق العام.

يسند نظام المرفق العام إلى دفتر شروط يحدد حقوق المؤسسة والتزاماتها ويتم إعداده من طرف الولاية.

حرر بأولاد جلال في:.....

الـوالـــــي

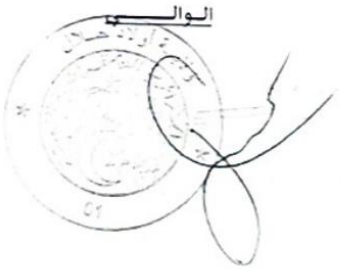

PDF Scanner ACE Scanner

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
عمادة الكلية

Université Mohamed Khider –Biskra
Faculté des Sciences Economiques
Commerciales et des Sciences de gestion

الرقم : 533 / ك.ع.إ.ت.ع ت /2025

إلى السيد مدير: المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني
اولاد جلال

طلب مساعدة لاستكمال مذكرة التخرج

دعما منكم للبحث العلمي، نرجو من سيادتكم تقديم التسهيلات اللازمة للطلبة:

1- يوسف جيلح
2- //
3- //

المسجلون بـ: قسم العلوم الاقتصادية
بالسنة: ثانية ماستر اقتصاد وتسيير المؤسسات
وذلك لاستكمال الجانب الميداني لمذكرة التخرج المعنونة بـ:

"" دور الاقتصاد الدائري في تعزيز التنمية المستدامة ""

وفي الأخير تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير

بسكرة في: 2025/04/29

ع/ عميد الكلية

تأشيرة المؤسسة المستقبلة

شيباني عربي